موقف مجلس النواب اللبناني من القضية الفلسطينية وانعكاساتها الإقليمية١٩٤٨-١٩٧٥

أ.م.د باسم احمد هاشم الغانمي

جامعة كربلاء /كلية التربية للعلوم الانسانية /قسم التأريخ

الملخص

شكلت القضية الفلسطينية واحدة من القضايا المعاصرة التي احتلت مساحة واسعة في ثنايا المناقشات داخل المؤسسات التشريعية ومنها المؤسسة التشريعية اللبنانية التي تناولتها بالشجب والاستنكار والتحليل والمساندة المادية والمعنوية . فكانت المواقف مشرفة داخلها خاصة وانها من بين المؤسسات العربية التي لها خصوصية فردية جاءت من تنوعها الاثني والديني والمذهبي ، فنجد رغم ذلك الا ان المواقف باتت موحدة ومتكاملة وغير مجزأة وان دل ذلك فيدل على الوطنية الثابتة التي تتجاوز كافة الفوارق تجاه القضايا الداخلية والخارجية .

Summary

The Palestinian issue was one of the contemporary issues that occupied a wide space in the discussions within the legislative institutions, including the Lebanese Legislative Institution, which addressed it with condemnation, denunciation, analysis and material and moral support. The positions were honorable within it, especially since it is among the Arab institutions that have an individual specificity that came from their ethnic, religious and sectarian diversity. Despite that, we find that the positions have become unified, integrated and not fragmented, and this indicates a consistent patriotism that transcends all differences towards internal and external issues.

المقدمة

وقفت القضية الفلسطينية في مقدمة الأزمات السياسية التي تعرض لها الوطن العربي خلال تأريخه المعاصر ، فنالت بأسبابها وتداعياتها ومن ثم نتائجها مرتبة مهمة بين مجموع السياسات العربية التي ساندتها ووقفت الى جانبها ليس على المستوى المادي فحسب ، وإنما على المستوى المعنوي . وانطلاقاً من المستوى الأخير ، فقد سجل التأريخ الدستوري للأنظمة العربية وقفات لا يمكن إنكارها أو تجاهلها أو التغاضي عنها ، فكانت القضية الفلسطينية بمثابة العامل المشترك لجميع الدول العربية التي ما انفكت وبكل مؤسساتها التشريعية والتنفيذية أن تتسابق لطرح ما بجعبتها لنصرت القضية هذه.

كان لبنان في طليعة الدول هذه ، فهو أول البلدان التي مارست دورها المعنوي حيالها ، حين استقبلت آلاف النازحين الفلسطينيين[١] داخل أراضيها ، وتعاملت معهم وفق القانون بما يضمن حقهم وسلامتهم ، وراحت من جانب آخر تناصرها بكل ما أوتيت من قوة على مستوى مؤسساتها التشريعية ، وبرهنت على ذلك خلال محاضر جلساتها النيابية ، والتنفيذية عن طريق البيانات الوزارية ، متخذين من القومية العربية شعاراً لجذب اهتمام الرأي العام اللبناني والعربي على حد

سواء ، وتميزت المناقشات النيابية تلك بأن طبعت بسمة الاتفاق بعيداً عن أي نوع من التحسس ألاثني أو الديني أو القومي تجاهها ، تنوعاً كان سمة تأريخية لوجود البلد هذا ومسيرته الاجتماعية ، وهذا ما لحضناه وبشكل واضح خلال مناقشات المجلس النيابي تجاه القضية الفلسطينية وتداعياتها.

تأتي أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على المواقف تلك وبموضوعية كبيرة بعيداً عن التحيز والتمايل حيالها ، مواقفا بان عليها التأييد والمساندة المستمرة على طول جلسات المجلس النيابي وخلال مدة موضوع البحث ، موقفاً عكس وبوضوح تمايز النسيج الاجتماعي اللبناني أمام القضايا القومية للأمة العربية ، وتنبع أهميتها أيضاً من ندرت المحاضر النيابية اللبنانية بالنسبة لبعض الباحثين في تأريخ الوطن العربي المعاصر ، فارتأينا استخلاص المواقف تلك وجمعها وتحليلها لبيان موقف أهم مؤسسة في النظام الدستوري اللبناني تجاه القضية الفلسطينية.

استخدم الباحث التسلسل الزمني للجلسات في سرد المواقف التأريخية تجاه القضية الفلسطينية ، ومبيناً في ذات الوقت تداعياتها على المنطقة العربية من خلال التطور الكبير للاعتداءات الإسرائيلية على السيادة العربية ، متمثلة بحرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ ، وموضوع العدوان الإسرائيلية على الجنوب اللبناني بسبب تنامي المقاومة الفلسطينية التي شنت هجماتها المتواصلة منه ، كما حاول تسليط الضوء على مواقف النواب حسب تمثيلهم الطائفي والمناطقي لاستجلاء الدور الواضح للنواب من الطوائف المختلفة تجاه القضية الفلسطينية.

انتهى البحث بالخاتمة التي وضع الباحث فيها أهم الاستنتاجات التي توصل إليها خلال استعراضه مواقف المجلس حيال القضية الفلسطينية وتداعياتها.

اعتمد الباحث في إعداد بحثه هذا على محاضر المجلس النيابي بنسختها **"المدمجة"** وهي عبارة عن قرص احتوى نسخة طبق الأصل عن المحاضر الورقية الموجودة في مكتبة المجلس النيابي اللبناني ، فضلا عن بعض المصادر العربية الأخرى التي عززت موضوعية البحث ، وبغية الوصول الى الحقيقة التأريخية ، فتناول البعد التشريعي اللبناني للقضية الفلسطينية ، امراً اختلف كل الاختلاف عن ما تناولته المصادر التاريخية التي عنيت بمثل هكذا أزمة شرق أوسطية ، كما نأى بالبحث عن ما طرحته بعض الرسائل والاطاريح الأكاديمية بخصوص القضية تلك ومنها رسالة الماجستير للباحث سفيان عبد حسين اليوسف والموسومة موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩٥٨-١٩٧٣ ، ليضع طرحاً جديداً متمنياً أن ينال رضا واستحسان القارئ.

موقف المجلس النيابي من القضية الفلسطينية وانعكاساتها الإقليمية

١٩٤٨ ـ ١٩٧٥

نالت القضية الفلسطينية اهتمام السلطة الرسمية في لبنان بنوعيها التشريعية والتنفيذية ، فضلاً عن مشاركة الرأي العام اللبناني بمداه الواسع في مؤازرة ومساندة إخوانهم الفلسطينيين بقضيتهم المصيرية هذه ، فكان للقرار الدولي المرقم ١٨١ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ القاضي تقسيم فلسطين[٢] أثره على موقف المجلس النيابي تجاه القضية الفلسطينية ككل ، ونظراً لأهمية الأزمة هذه فقد خصص المجلس النيابي اللبناني **"جلسة خاصة"** تصدرت القضية الفلسطينية جدول أعمالها ، حملت عنوان **"المناقشة بالقضية الفلسطينية"** ، فقال رئيس المجلس صبري حمادة مخاطباً النواب قائلاً:

"لقد استدعيناكم الى هذه الجلسة نسبة للأمور الهامة التي طرأت على القضية الفلسطينية ، فلهذه المناسبة تقدمت الحكومة بمشروع قانون لم يمر على لجان المجلس...كما إني اطلب إليكم أن تحضر أبحاثنا في هذه الجلسة بقضية فلسطين فقط ... وانتم تعلمون إنني لم أعين مطلقاً جلسة في نهار الجمعة منذ خمس سنوات ، ولكني اضطررت لعقد هذه الجلسة في يوم الجمعة هذا نظراً لأهمية وخطورة هذه القضية التي سنبحثها ألان"[٣].

ابتدأت المناقشات بالنائب هنري فرعون من طائفة الروم الكاثوليك عن دائرة البقاع والذي اوجب على المجلس توجيه أنظاره صوب القضية المهمة هذه ، والتي اعتبرها قضية لبنانية قبل أن تكون قضية عربية ، وقرن في معرض حديثه أن على لبنان الدفاع عن فلسطين واستقلالها مثلما دافع اللبنانيون في المحافل الدولية والعربية عن استقلالهم ، عاداً ما يهدد فلسطين يهدد لبنان في حدوده الجنوبية قبل غيرها من الدول العربية ، فيما اعتبر النائب حسين العويني من طائفة المسلمين السنة عن دائرة بيروت ، أن قضية فلسطين عبارة عن محنة لا تهدد فلسطين في بلدهم فحسب بل تهدد كيان العرب كلهم وتنذرهم بالزوال والفناء حسب تعبيره[٤].

وأعرب النائب ميشال مفرج من طائفة الروم الكاثوليك عن دائرة بيروت الشمالي عن امتعاضه وانتقاده قرار منظمة الأمم المتحدة ، بشأن تقسيم فلسطين ، فجاء طرحه شاملاً ومعبراً عن جميع أطياف الشعب اللبناني كونه نائباً بأسم الشعب ومتكلماً بالنيابة عنه فقضية فلسطين بالنسبة لهم قضية مصير مشترك كما أوضح في معرض حديثه ، وتمنى على العرب الوقوف صفاً واحداً ضد القرار المجحف هذا ، لأنه يحمل مخاطر جمة تنعكس سلباً على لبنان أولاً[٥] ، وبين في معرض حديثه عن ضرورة إبداء الثقة برئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح[٦] ممثلا لدور لبنان في مؤتمر القمة العربية المرتقب في القاهرة[٧] ، والتصدي للقرار الاممي الذي وصفه بـ**"الغاشم"** والخاص بتقسيم فلسطين[٨].

ونالت الكلمة التي ألقاها النائب حبيب أبو شهلا من طائفة الروم الكاثوليك عن دائرة بيروت إعجاب النواب بمختلف ألوانهم الطائفية عندما وصف القضية الفلسطينية بأنها قضية غاب عنها **"الضمير العالمي"** ، منتقداً في ذات الوقت رؤية بعض الساسة العرب أن هناك ضميرا عالميا تحرك لنصرة القضية هذه ، خطابا اتسم بالصراحة والجرأة عندما عد الشجب والاستنكار والمظاهرات وسائلا كلاسيكية في مواجهة مثل هكذا قضية ، لا يمكن أن تأتي بنتائج ايجابية في مواجهة مثل هكذا قرار خطير ، وأنها قضية لابد أن تأخذ بعدا واسعا ، فعلى الصعيد العربي اعتبر إنها وضعت العرب على المحك في مواجهة الخطر الداهم عليهم بأسلوب بعيد عن **"الليونة والميوعة"**[٩].

وأعطى النائب موسى دي فريج النائب عن الأقليات اللبنانية عن دائرة بيروت بُعدا اقتصاديا عن تأثير القضية الفلسطينية على اقتصاد لبنان على المدى القريب ما دام العدو الإسرائيلي جاثم على الحدود الجنوبية للبنان ، بينما حدد النائب يوسف الزين من الطائفة الإسلامية الشيعية عن لبنان الجنوبي بما اسماها بـ**"الموجبات"** على المجلس النيابي القيام بها ومنها : تشكيل لجان نيابية تضم اعضاءاً من كل الطوائف اللبنانية تقوم بفتح اكتتاب لمن يريد من النواب التبرع براتبه أو بجزء منه للقضية الفلسطينية[١٠]. وورد خلال الطرح هذا طلب خطي من قبل النائبين إبراهيم عازار من الطائفة المارونية ، والنائب جوزيف سكاف من طائفة الروم الكاثوليك عن دائرة لبنان الجنوبي يرومون فيه التبرع براتب شهر كامل ، حاثين النواب والوزراء أن يخطوا الخطوة نفسها لنصرة الشعب الفلسطيني في محنته هذه[١١].

وأشاد النائب نصوح أغا الفاضل من طائفة المسلمين السنة عن دائرة لبنان الشمالي بحركة التطوع التي عمت البلاد العربية ومنها لبنان الذي هب أبنائه من مختلف طوائفه ودون استثناء للوقوف مع البلد الجريح هذا ، مشيرا على المجلس النيابي ضرورة مناقشة السبل الكفيلة بتنظيم الحركات التطوعية هذه ، ووضعها تحت الرقابة القانونية ، والتنسيق مع الحكومات العربية المشاركة في هذا البرنامج بما يخدم القضية الفلسطينية لأنها قضية العرب ككل[١٢].

كان الصوت موحدا للخطاب النيابي حيال القضية الفلسطينية ، فلم تختلف نبرته وتأييده ومساندته سواء داخل المؤسسة التشريعية وما عداها من مؤسسات الأخرى العاملة في الوسط السياسي كالتنفيذية والمتمثلة بالحكومة ، خطاب شابه روح التأييد والمساندة المدفوعة بروح القومية والمصير العربي المشترك ، وطبعا لا يخلوا ذلك من أسباب وقفت في مقدمتها وحسب رأي الباحث **"بِكَرُ"** القضية الفلسطينية وحداثتها ، قضية عدها البعض من السياسيين بأنها ظرفية جاءت في وقت شهد فيه العالم العربي مجموعة من التحولات أهمها التغيير النوعي في

أدبيات السيطرة الاستعمارية من عثمانية استخدمت طابع الدين مفهوما عاما لترسيخ سياستها ، الى غربية حاولت أن ترسخ سياستها وفق مفهوم نصرة الشعوب المضطهدة أحيانا ، أو وفق مفهوم القوة أحيانا أخرى ، وفي كلتا الحالتين استطاعت القوى الاستعمارية أن تتفق في ترسيخ مشروعها الاستعماري بواسطة السيطرة الإسرائيلية على فلسطين ومحاولة ضرب العرب في صميمهم ، قضية اتفق العرب في كثير من جوانبها. فالآراء هذه وان اختلفت منابعها إلا أنها صبت في إناء واحد جمع بين العروبة والإسلام نظيرين متلازمين حتما على المجلس النيابي اللبناني أن يتوحد الخطاب فيه تجاه فلسطين وقضيتها العربية.

انتهت المواقف هذه بتوقيع اقتراح من قبل تسعة من النواب اللبنانيين[١٣] مثلوا طوائف مختلفة جاء في نصه :

"إن المجلس النيابي يعلن أن القرار بتقسيم فلسطين قد صدر عن هيئة لا صلاحية لها ، وانه غير ملزم ويقرر عدم الاعتراف به ورفض كل ما ينتج عنه أو يتفرع منه مؤكداً تمسك لبنان بعروبة واستقلال فلسطين واستعداده للبذل والتضحية في سبيل الدفاع عنها . ويدعوا الحكومة لاتخاذ التدابير والإجراءات السريعة بالاتفاق مع الدول العربية"

وحضي هذا الاتفاق بالموافقة بعد أن صوت المجلس عليه بالإجماع[١٤].

اختلف الموقف تجاه القضية الفلسطينية في الوسط السياسي بمؤسستيه التشريعية والتنفيذية عن موقف بعض وجوه الرموز الدينية ، اختلافاً أثار دهشة وتعجب الرأي العام اللبناني ، فضلا عن امتعاض المجلس النيابي اللبناني ، بعد أن خصص جزءاً من جلسته الاستثنائية لمناقشة تداعيات التصريحات التي أطلقها المطران مبارك ، حيال القضية الفلسطينية[١٥] فحملت الجلسة عنوانا بارزا **"مناقشة مذكرة المطران مبارك للجنة التحقيق الدولية"** ، فهذا النائب رئيف أبي اللمع استغرب في مثل هكذا موقف غير مسؤول ووصفه **بـ"المخجل"** ولا يتناسب مع موقعه كرجل دين يؤم طائفة لها ثقلها الديني والاجتماعي ، داخل لبنان وخارجه ، وانه موقف متلون عندما طالب إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، اختلف كثيرا عن ما أطلقه المطران نفسه قبل سُنياتٍ ليست بالبعيدة وتحديدا في عام ١٩٤٣ عندما وقع الميثاق الوطني اللبناني[١٦] بأحرفه الأولى ليكون أساسا لمشروع سياسي يجمع ألوان وأطياف المجتمع اللبناني وفق تركيبة ارتضيت من الجميع ، حيث كان محطة ترحيب ومباركة من لدنه ، وحذر النائب نفسه من هكذا مواقف من شأنها أن تزرع بذور الشقاق والفرقة بين أبناء لبنان الذي ارتضى العيش المشترك فيه أساسا في قبول لبنان وطنا للجميع ، مذكرا وبفخر واعتداد بالنفس أن كل من شارك بالمؤتمرات الخارجية هم من الساسة الموارنة اللبنانيين[١٧].

تشابه الموقف هذا الى حد كبير وموقف النائب الماروني نديم نعيم من دائرة جبل لبنان ، والذي اعتبر ما تفوه به المطران ما هو إلا رأيا شخصيا **"احدث من خلاله ضجة"** مبينا أن النواب الموارنة وفي الجلسة هذه اجتمعوا بأسم الشعب اللبناني ككل وليس عن طائفتهم لبيان تضامنهم مع القضية الفلسطينية قلبا وروحا ، وتلا في نهاية كلمته نص بيان اتفق النواب الموارنة عليه ، اجتزأ الباحث ما نصه:

"أولا إننا نستنكر هذه المذكرة استنكارا شديدا ، ونشجبها كما سبق واستنكرنا بيانات المطران مبارك السياسية الأخيرة . ثانيا : ليس للمطران حق التكلم بأسم الطائفة المارونية ولا بأسم الطوائف المسيحية الأخرى ولا سيما في الشؤون السياسية"

وحدد في مواضع أخرى من البيان نقاطا دللت على إجماع اللبنانيين بكافة طوائفهم وتمثيلهم السياسي وقوفهم الى جانب القضية الفلسطينية وضد قرار التقسيم ، وإقامة الدولة اليهودية فيها ، ومؤكدين على عظيم الإخوة والتضامن الذي ربط أبناء لبنان بمختلف طوائفهم[١٨] ، وبين ثلة من النواب الموقعين[١٩] على البيان أن المذكرة لا تعبر إلا عن رأي المطران ورأي من وصفوهم بـ**"الزمرة من السياسيين الدساسين النفعيين"** الذين يحاولون ضرب الاستقلال في لبنان والتضامن الأخوي بين مختلف الطوائف[٢٠].

وكان هناك إجماع للفيف من النواب الموارنة خاصة ونواب الطوائف المسيحية الأخرى عامة[٢١] حول ما سبق من موقف استعرضناه كاد وبحسب رأي بعض النواب أن يعصف بالوحدة والتعايش الاجتماعي في لبنان وارتأينا التنويع في مواقف أخرى لنواب مثلوا وجهات سياسية ومناطقية وطائفية متنوعة حول ذات الموقف ، فهذا النائب الدرزي كمال جنبلاط عن دائرة جبل لبنان ، لم يذهب بعيدا عن مسار المناقشات التي سبقت ، إذ اعتبر التصريح **"حدثا تافها"** لا يمثل المطران فيه إلا نفسه ، منوها الى ضرورة اعتماد الإخوة والتعاون مشروعا دائما بين الوجهات السياسية اللبنانية المختلفة ، ومنها يتم توحيد الجهود نحو مؤازرة القضية الفلسطينية التي عدها قضية لبنان والعرب جميعهم[٢٢].

واعتبر النائب الشيعي محمد صفي الدين عن دائرة لبنان الجنوبي أن قضية فلسطين هي قضية لبنان نفسه ، آخذا بنظر الاعتبار دور الجغرافية الطبيعية وما يحد لبنان من حدود طبيعية مشتركة عاملا هاما في رسم السياسية اللبنانية تجاه فلسطين[٢٣] ، فالجنوب ولكونه منطقته التي ترعرع فيها ، فهي في نظره بوابة المواجهة مع الصهاينة ، وعليه فأن لبنان وحسب وصفه تقع عليه المسؤولية الأولى في الوقوف الى جانب القضية الفلسطينية ومواجهة التحدي الإسرائيلي[٢٤].

وأوضح رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح[٢٥] (٧ حزيران ١٩٤٧-٢٦ تموز ١٩٤٨) في كلمةٍ ألقاها أمام مجلس النواب اللبناني ، أن التنديد بالوثيقة لم يقتصر على المستوى الرسمي فقط ، بل انه اخذ بعدا شعبيا آخر عندما خرج ألاف المواطنين ومن كافة ألوان الطيف الاجتماعي اللبناني بمظاهرات عارمة وصفها بأنها أكدت تضامن لبنان مع القضية الفلسطينية على المستوى الخارجي ، ومحاولة ترسيخ الوحدة الوطنية وعدم السماح بخرقها وتشتيتها من بعض الشخصيات العاملة في ميدان السياسة اللبنانية ، في محاولة للوصول الى ضرب التلاحم المصيري مع القضية الفلسطينية التي عدها بقضية العرب جميعا[٢٦].

ووصف النائب الماروني يوسف كرم عن دائرة لبنان الشمالي ، انعكاسات القضية الفلسطينية بوصف دقيق للغاية فهي بحسب رأيه **"عاصفة في فنجان"** ونعت المطران بـ**"انه أضاع شيئا من عقله"** عندما حاول أن يضرب جزءا من المكون العربي بالقضية الفلسطينية التي اسماها قضية العصر[٢٧].

ومن الجدير بالذكر ومن خلال قراءتنا للواقع اللبناني تجاه القضية الفلسطينية أن نضع تحليلا تجاهها ، تحليلا انطلق من الموقف السباق لنواب الطائفة المارونية اللبنانية وعلى مختلف تمثيلهم السياسي والمناطقي ، وفي المؤسستين التشريعية والتنفيذية على حد سواء ، بأنهم وضعوا القضية الفلسطينية في مقدمة أولوياتهم ودافعوا عنها بقوة ، خاصة وان أولى المناقشات حولها بدأت بهم ، ولم يحيدوا عنها واضعين انتمائهم وولائهم الطائفي جانبا في مثل هكذا قضية ، فلم يولوا أي تراجع عنها خاصة وأنهم لم يتوانوا مطلقا في وضع انتقادهم وشجبهم لمن حاول المساس بها وعلى كافة المستويات وخاصة الدينية منها ، الى درجة أنهم هموا بمهاجمة احد رموزهم الدينية المهمة ليس في لبنان فحسب بل على مستوى انتشار الموارنة في العالم اجمع ، ووصلوا في وصفهم لما تفوه به بحق القضية الفلسطينية الى حد **"التفسيق"** وعدم التمثيل لهم دينيا وعقائديا ، موقفا اختلف كثيرا عن نظيرا له سبقه على نحو أكثر من خمس سنوات تقريبا ، وتحديدا عندما وقع الميثاق الوطني فقد بارك المطران نفسه ذلك الاتفاق وعده خطوة مهمة في ميدان التعايش اللبناني وعلى كافة المستويات ، فكان اختلاف الموقف هذا بمثابة ضربة لما اتفق عليه وانقلابا على بنوده ومبادئه التي وفرت مزيدا من المكاسب اجتماعية واقتصادية وسياسية للطائفة المارونية على حساب باقي الطوائف الأخرى ، كانت في نظرهم منصفة وعادلة ، على العكس من باقي الطوائف الأخرى التي رأت وبعد حين من الوقت انه غير عادل وغير منصف بالنسبة لهم ، خطاب تجلى وبوضوح على لسان النائب الدرزي كمال جنبلاط ، تلك الشخصية السياسية والزعمائية التي كثيرا ما تحينت الفرصة للانقلاب على الميثاق وبنوده لأنه ومنذ أول وهلة مثل مشروع غبن وحرمان لهم لا يتناسب ووضعهم الديموغرافي في لبنان.

كان انعكاس البرقية تلك سلبيا على المطران مبارك من وجهة النظر الشعبية بعد أن رفعت العديد من البرقيات الى المجلس النيابي اللبناني يطلبون فيها **"تأديب المطران مبارك وتجريده من صفته الكهنوتية"**عنوانا تصدر عناوين الجلسة الرابعة – الدورة الثانية المنعقدة في ٣٠ من أيلول ١٩٤٧ موقف اختلف الى حد كبير وموقف الثناء والشكر والامتنان الذي بعث به سليم بيك عبد الرحمن الأمين العام لصندوق الأمة العربية الى المجلس النيابي والنواب كافة والحكومة اللبنانية لما أظهروه من تآزر ومساندة للقضية الفلسطينية مواقف وصفها بالشجاعة والأصالة النابعة من الشعور القومي الموحد[٢٨].

نالت القضية الفلسطينية أهمية خاصة ليس على مستوى جلسات المجلس النيابي العلنية ، بل والسرية منها ولأكثر من مرة عندما صادق ولأول مرة فيها لمناقشة القضية الفلسطينية بجلسة سرية للتداول في مشروعين مهمين حمل الأول عنوان **"المناقشة في مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١١٦٤٠ والقاضي بأحداث ضريبة خاصة بفلسطين"** بينما حمل المشروع الآخر عنوان **"المناقشة في مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١١٦٩٥ المتعلق بوضع المراقبة على الصحف ووكالات الاخبار فيما يخص بفلسطين"** ، وصوت المجلس بالأكثرية على سرية الجلسة تحت تبريرات اعتبرها منطقية وواقعية انطلقت من الوضع الحرج الذي تمر به المنطقة العربية عامة ولبنان خاصة في ضوء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين[٢٩].

حملت الجلسة في صفحتها الثانية برقيات مطلبية مهمة من مناطق لبنانية متعددة أعلنوا فيها وقوفهم الى جانب القضية الفلسطينية واستنكارهم للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ، فهذه برقية من أهالي الهرمل ابدوا فيها استعدادهم لإيواء اللاجئين الفلسطينيين في منازلهم ومناطقهم وقراهم ، في تعبير عن الإخوة التي تحلى بهما البلدين الجارين ، عقبتها برقية أخرى من سماحة المفتي العام للجمهورية السورية وعلماء الدين فيها طلبوا فيها ضرورة التدخل لإنقاذ فلسطين ، برقية حملت **"تكليفا شرعيا"** تجاه القضية الفلسطينية ألزم المسلمين جميعا أن يأخذوا دورهم الوطني تجاه القضية الفلسطينية ، واعتبر المجلس النيابي توافد البرقيات تلك وغيرها الكثير بمثابة ترسيخ وتأكيد المبرقون لها للدور المميز الذي تبناه المجلس النيابي اللبناني تجاه القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني[٣٠].

بان ذلك بوضوح كبير بعد أن توالت البرقيات والكتب الرسمية وغير الرسمية من خارج لبنان وداخله والتي عززت التعاون للوقوف الى جانب القضية الفلسطينية ، أوردنا نماذج مهمة منها البرقية التي أوفدها رئيس المؤتمر الفلسطيني الشيخ سليمان التاجي الفاروقي وسكرتير المؤتمر العام عجاج نويهض من مدينة عمّان الأردنية في الأول من تشرين الأول ١٩٤٨ يعرضان فيها نتائج المؤتمر بخصوص القضية الفلسطينية[٣١] ، وتصدرت البرقية تلك مجموعة البرقيات الأخرى تسلسلاً في تلاوتها لما أبداه المجلس النيابي اللبناني من اهتمام كبير للقضية الفلسطينية ، وقوبلت البرقية هذه بالتأييد والاهتمام من قبل رئيس وأعضاء المجلس النيابي ، عاديها خطوة مهمة في طريق إسباغ القضية الفلسطينية بعدا دوليا مهما من خلال التوصيات التي خرج بها المؤتمر[٣٢] ، تبعها برقية أخرى من المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني المنعقد بمدينة أريحا في أيلول ١٩٤٨[٣٣] ، إذ أبدى المؤتمرون في بعض نقاطه عن عظيم شكرهم وامتنانهم للدور اللبناني تجاه القضية الفلسطينية ، وخاصة المؤسسة التشريعية التي مثلت المجتمع اللبناني بكافة ألوانه الطائفية[٣٤].

وحضيت البرقية هذه بمناقشات عديدة للنواب في الكثير من تفاصيلها ، فالنائب الشيعي عادل عسيران عن دائرة لبنان الجنوبي طالب الحكومة الإدلاء برأيها في موضوع المؤتمر لأنه وبحسب تعبيره **"الوضع في فلسطين قد اتجه اتجاها كبير الشذوذ ، لا سيما أن قطعة كبيرة من لبنان أصبحت تحت السيطرة الصهيونية"** ، رد رئيس الحكومة رياض الصلح على تصريحه هذا بأن القضية الفلسطينية أصبحت تمثل رأيا دوليا لا يجوز لأي دولة عربية الانفراد في البت بمثل هكذا قضية[٣٥].

أولى المجلس النيابي القضية الفلسطينية أهمية خاصة في مناقشاته العلنية والسرية منها ، آخذاً بنظر الاعتبار أبعادها المباشرة على الواقع اللبناني وفي مختلف الأصعدة كونه البلد الجار والأقرب الى الخطر الإسرائيلي ، وعليه كانت مناقشاته للأبعاد تلك مناقشات محتدمة تدارس تفاصيلها بدقة ، الأمر الذي جعل من المجلس النيابي مؤسسة سياسية لا يمكن تجاهلها عما تجول به من الأنشطة الخارجية ، فهذا رئيس المجلس الوطني لحكومة عموم فلسطين[٣٦] ، احمد حلمي عبد الباقي بعث بكتاب الى مجلس النواب اللبناني طلب فيه التعاون معا فيما خص القضية الفلسطينية ، مثل ذلك خطوة مهمة من خطى إدراج المجلس النيابي في مجموع المؤسسات التي أولت القضية الفلسطينية بواكير أولوياتها القومية[٣٧].

ناقش المجلس في جلسته الحادية عشر بتأريخ ١٨ كانون الأول ١٩٤٨ تفاصيل مطالب نيابية في جعل الجلسة سرية للتداول في التطورات الدولية المتجهة نحو توقيع بعض الدول العربية هدنة سلام مع إسرائيل عام ١٩٤٩[٣٨] ، بعد تطور الأحداث عقب الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨ ، فبعد مجموعة طروحات تداولها مجموعة من النواب عن أولوية جعل الجلسة سرية من عدمها ، وحصرها في مناقشة تداعيات القضية الفلسطينية وموضوع اتجاه بعض الدول العربية ومنها لبنان حول عقد المعاهدة آنفة الذكر مع إسرائيل دون غيرها من المناقشات المدرجة على جدول الأعمال ، انتهى السجال حيال ذلك بعد أن قدم وزير الخارجية اللبناني حميد فرنجية طرحا استطاع إقناع المعترضين على جعل الجلسة سرية بقوله:

"لا يجوز أن نبحث علنا هذه القضايا ، ولا سيما قد يتطور البحث لبعض أمور يجب أن لا يبحث علنا ، ولا يمكني أن أدلي بتصريحات هي من أسرار الدولة ليطلع عليها الرأي العام والجمهور والصحافة ، فإذا أردتم تصريحات تامة كاملة فلتكن الجلسة سرية"

امرا طرحت من خلاله الجلسة للتصويت حول سريتها من عدمه ، وأخيرا نالت تأييد أغلبية النواب بجعلها جلسة للتداول في تداعيات القضية الفلسطينية وبشكل سري[٣٩].

حرص بعض النواب على التذكير بالمبادئ التي اتخذها المجلس النيابي حيال القضية الفلسطينية منذ بداياتها الأولى ، والوقوف صفا واحدا أمام تداعياتها المتسارعة هذه ، ومحاربة كل ما من شأنه أن يثني لبنان حكومة وشعبا عن خطاه تجاهها ، آراء جاءت واضحة على لسان النائبين جان سكاف من طائفة الروم الكاثوليك عن دائرة البقاع والنائب جوزيف شادر من طائفة الأرمن الكاثوليك عن دائرة بيروت ، محذرين لبنان من التخاذل أمام ما وصفوه بالطرق الملتوية التي تنتهجها إسرائيل في المنطقة ، وحذروا في ذات الوقت المجلس النيابي والحكومة في لبنان من بعض الشائعات التي يطلقها البعض تفيد بوجود عملاء وجواسيس للصهيونية في البلاد ، لأنها شائعات إن صحت فلا تأتي بثمارها إلا لصالح إسرائيل نفسها ، وتعكس أثرا سلبيا على الواقع اللبناني الذي تبنى موقفا ايجابيا من القضية الفلسطينية[٤٠].

أصبحت تداعيات القضية الفلسطينية محط اهتمام المراقبين للوضع السياسي العام ، حيث ساد الحذر والترقب في ما يؤثر سلبا على مفاصل الحياة العامة في لبنان وبكافة المستويات ، امرا اوجب على المتصدين للعملية السياسية ضرورة تنقية المؤسسات الحكومية كافة من الموظفين العاملين فيها ذوي الأصول اليهودية ، في بادرة عدها بعض النواب **"أنها مكملة لتضامن المؤسسات السياسية اللبنانية والرأي العام اللبناني مع القضية الفلسطينية"** ، حيث قدم النائب الماروني أميل البستاني من دائرة الشوف – عالية طلبا الى رئاسة المجلس النيابي تضمن استفسارا حول الإجراءات الواجب اتخاذها بحق ضابط في المدفعية اللبنانية يهودي الجنسية ومن أصل روسي ، فضلا عن الطبيب الأول في الجنة الخاصة بفحص الجيش اللبناني ، وبعض الكتبة اليهود الذين يطلعون على اغلب مراسلات الجيش اللبناني ، وحث الحكومة من خلال طلبه الى ضرورة إقصائهم ، عن جميع وظائف الجيش اللبناني واستبدالهم بآخرين من لبنان و **"تقدير الحالة القائمة بيننا وبين إسرائيل واليهودية العالمية"**[٤١].

وطلب النائب نفسه في جلسة لاحقة استجواب الحكومة في ذات الخصوص ، وبيان موقفها ، متهما إياها بعدم الجدية في معالجة مثل هكذا حالات وصفها بالخطيرة اقتضتها المرحلة

الراهنة التي تمر بها الأمة العربية في صراعها مع إسرائيل ، امرا عده بعض النواب قد اخذ بعدا آخر مثل في احد أوجهه الإساءة للمؤسسة العسكرية اللبنانية وسمعتها خاصة وان الانتقادات هذه احتاجت وفق رأي بعض النواب وعلى رأسهم النائب الماروني حميد فرنجية عن دائرة زغرتا – البترون – الكورة ، الى جلسة خاصة لمناقشتها ، وهو رأي لابد من طرحه على التصويت لنيل الثقة ، حيث صوت المجلس بالأغلبية بعدم مشروعية استجواب الحكومة ، وإحالة الموضوع لقيادة الجيش اللبناني بغية معالجته[٤٢].

اتخذت القضية آنفة الذكر بعدا شعبيا آخر تمثل في إرسال البرقيات والرسائل والاحتجاجات الى المجلس النيابي ومنها على سبيل المثال لا الحصر برقية اتحاد طلاب المعارف في طرابلس احتجوا فيها على وجود العناصر اليهودية في المؤسسة العسكرية اللبنانية ، عادين ذلك خرقا كبيرا لا يمكن التهاون معه في أي مستوى حكومي ، وخاصة من المؤسسة العسكرية اللبنانية ذات الموقف المشرف في الدفاع عن القضية الفلسطينية ومنذ تأسيساتها الأولى[٤٣].

كان هناك اختلافا آخر في وجهات النظر حول ما طرحه النائب أميل البستاني بخصوص موضوع الجيش ، بان ذلك في طرح النائب الجنوب محمد صفي الدين الذي عد الأمر هذا له انعكاساته السلبية للبنان وحقيقة دفاعه عن القضية الفلسطينية في المحافل الرسمية الداخلية والخارجية ، وجهة نظر كانت نابعة من تحسسه بخطورة الوضع في الجنوب مع استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على القرى الحدودية ، داعيا أن تكون الحرب مع إسرائيل على طول خطها الى جانب القضية الفلسطينية وضد الكيان الإسرائيلي ، الذي هدد امن وسلامة المنطقة بأسرها ، داعيا الى ضرورة تنقية كافة المؤسسات الحكومية من الموظفين ذات الأصول اليهودية حسب تعبيره[٤٤].

وناقش المجلس النيابي في جلسته المنعقدة بتأريخ ٢٩ أيار ١٩٥٢ قضية في غاية الأهمية تمثلت بقيام الكيان الإسرائيلي التمهيد لجعل القدس عاصمة لإسرائيل ، مثل الحدث هذا مرتكزا أساسيا لأغلب أعضاء المجلس النيابي اللبناني ، والذين ابدوا رفضهم واستهجانهم مثل هكذا محاولات عدوها تمس السيادة العربية ، فكان للنائب الماروني شارل حلو عن دائرة بيروت حديثا مسهبا في ذلك حمل بين طياته أسئلة موجهة الى الحكومة عن إجراءاتها حيال الحدث هذا ، إذ وصفها بـ**"القضية الخطيرة"** التي لا يمكن السكوت عليها ، عندما حاولت إسرائيل السيطرة على المدن المقدسة ، وقال في معرض حديثه انه موضوع استحق تصدره باقي المواضيع المطروحة على جدول أعمال المجلس في ذات الجلسة ، وطالب الحكومة ممثلة بوزير الخارجية فيها تقديم استنكار رسمي باسم السلطة اللبنانية بشقيها التشريعية والتنفيذية للوقوف إزاء كل عمل من شانه أن يضع العراقيل أمام حل القضية الفلسطينية ويحاول تشتيتها وإخراجها عن مسارها المرسوم في ضوء الرؤى العربية[٤٥].

تشابه الموقف هذا الى حد كبير مع ما طرحه وزير المالية اللبناني فيليب تقلا والنائب عن دائرة الشوف –عالية ذات الأغلبية المارونية ، مشيرا الى ضرورة تنبه الحكومة الى مثل هكذا موضوع خطير ، وحدد خطورته بالقول **"وخطورة هذا العمل من حيث التأثير على القضية الفلسطينية"** واوجب على الحكومة اللبنانية الى ضرورة إرسال مذكرات احتجاج الى الدول العربية تنبهها بخطورة الموقف ، وحثها على تدويل القضية لتأخذ بعدا اكبر للتصدي لمثل هكذا مشروع خطير ، فضلا عن المشاريع الاستعمارية الأخرى على المديين القريب أو البعيد[٤٦].

تنوعت المقترحات النيابية في معالجة الأزمة هذه فتعامل النواب معها وكأنها قضية تشابهوا الى حد بعيد في وضعهم تصورات تنم عن مدى تحمسهم للواجبات الملقاة على عاتقهم بخصوص القضية الفلسطينية ، فالنائب الشيعي عبد الله الحاج من دائرة بعبدا – المتن طالب وبشدة الى ضرورة أن تأخذ الدول العربية وفي مقدمتها لبنان على عاتقها عقد مؤتمر للقمة العربية لبحث الموضوع بشكل يتناسب وحجمه الخطير ، مذكرا ما على العرب من التزامات تجاه القضية الفلسطينية لا يمكن إنكارها أو تجاهلها[٤٧].

وأوضح النائب أديب الفرزلي من طائفة الروم الأرثوذكس عن دائرة راشيا – البقاع في ذات المضمون أن إسرائيل تحاول أن تخلق مشاكل اقتصادية واجتماعية للدول الإقليمية ، تسعى من خلالها **"الهاء الشعوب العربية عن تنفيذ الوعود التي قطعتها على نفسها تجاه فلسطين"** ، خاصة وانه وصف سياسة إسرائيل بالملتوية **"فهي لم تعد تنصاع للقرارات الدولية"** ، ووجه الى ضرورة صرف النظر عن بعض الأمور الداخلية غير المستوجبة الأداء والتوجه نحو تحشيد الرأي العام ضد أساليب إسرائيل وقراراتها التآمرية على فلسطين خاصة والعرب عامة بحسب تعبيره[٤٨].

أحيل الى مجلس النواب اللبناني في جلسته المنعقدة بتأريخ ٢٣ تشرين الأول ١٩٥٢مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٥٠٤٢ والمتعلق بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري الموقعان في الإسكندرية في ١٧ حزيران ١٩٥٠ ، وكان من ضمن الأسباب الموجبة لعقد مثل هكذا معاهدة وحسب ما ورد في محضر الجلسة هو **"الروابط القائم بين الدول العربية تستوجب تعاونها الوثيق في الدفاع عن كيانها ودفع كل خطر يهددها..."** وخلال استعراض تقرير لجنة الشؤون الخارجية بين التقرير ضرورة عقدها خاصة من الجانب اللبناني ، كون أن ظروفا إقليمية دفعت الدول العربية لعقد مثل هكذا معاهدة ، ولكون الظروف ما تزال قائمة تعلق جلها بالقضية الفلسطينية وموضوع الصراع العربي الإسرائيلي على فلسطين وتأثيره على الدول الإقليمية ، ومن هذا المنطلق رأت لجنة الشؤون الخارجية ضرورة إبرامها والإسراع في تصديقها[٤٩]. وخلال فتح باب المناقشة أشار النائب الماروني جورج زوين عن دائرة كسروان على مجلس النيابي بالمزيد من الدرس والتدقيق لها ، فأوجبت في بعض بنودها على الدول العربية الوفاء بالتزاماتها القومية والدفاعية تجاه ما يهدد الأمة العربية من خطر إسرائيلي على الأراضي الفلسطينية ، ولان وبحسب رأيه أن تلك الالتزامات قد أصابها الفتور ، على العكس من لبنان الذي بقي ملتزما في مساندته للقضية الفلسطينية[٥٠].

كانت رؤية النائب الشيعي علي بزي عن دائرة الجنوب مغايرة تماما حيال الاتفاقية وضرورات عقدها بالنسبة الى لبنان ، مشيرا الى كافة الدول العربية بضرورة الانضمام إليها للوقوف من خلالها بوجه الكارثة التي تعرضت لها فلسطين ، معتبرا القضية الفلسطينية قضية تمس العرب جميعا ، وعليهم الالتزام بكافة المواثيق التي قطعوها خلال اجتماعاتهم ولقاءاتهم التي سبقت . امرا انتهى بتصديق المعاهدة وإعلان انضمام لبنان فيها ، بما يتطلبه منه الواجب الوطني والقومي تجاه القضية الفلسطينية[٥١].

ومثلت الجلسة المنعقدة بتأريخ ٢٣ أيار ١٩٦٧ واحدة من أهم الجلسات التي عقدها المجلس النيابي اللبناني فيما يخص القضية الفلسطينية وتداعياتها اللاحقة ، حيث ناقشت محاور مهمة جاءت على جدول أعمالها تحت عناوين **"بحث ومناقشة القضية الفلسطينية والتدابير التي اتخذتها الحكومة في الظروف العصيبة الحالية"** و **"الموافقة على قرار مقترح بتأييد قرار الحكومة والجيش"** ، وخلال استعراض جدول أعمال الجلسة ورد الى رئاسة المجلس طلبا بتحويل الجلسة الى جلسة خاصة بمناقشة القضية الفلسطينية ، فكان نص الاقتراح متضمنا:

"بالنظر للظروف الاستثنائية التي طرأت بعد تعيين جلسة الأسئلة والاستجواب اليوم الثلاثاء ٢٣ أيار ١٩٦٧ وبالنظر للموقف الدولي الراهن على الحدود العربية بالنسبة للقضية الفلسطينية ، نقترح تخصيص جلسة اليوم للاستماع الى بيان الحكومة عن الإجراءات التي ستتخذها لمواجهة هذا الخطر"[٥٢].

وتقدم مجموعة من النواب[٥٣] بطلب الى رئاسة المجلس النيابي راموا فيه جعل الجلسة سرية ، كان رد الحكومة حيال ذلك سلبياً خوفاً من تأويل الموضوع بشكل عكسي من قبل الإعلام والرأي العام اللبناني والعدو الإسرائيلي[٥٤] ، رأياً اتفق معها النائب صائب سلام من الطائفة الإسلامية السنية عن دائرة بيروت الثالثة ، والذي حبذ علنية الجلسة لان الخطر الذي داهم العرب وقضيتهم الفلسطينية استدعى أن يكون الدور واضحا ومساندا بشكل جماعي ، ودعى الى إبداء

رأي لجنتي الشؤون الخارجية والدفاع في مجلس النواب حيال الوضع الذي وصفه بالخطير جدا[٥٥].

وأبدى رئيس الوزراء اللبناني رشيد كرامي[٥٦] (٢٦ كانون الأول ١٩٦٦- ٨ شباط ١٩٦٨) اهتماما كبيرا بالتهديدات الإسرائيلية وتداعياتها على فلسطين خاصة والمنطقة العربية عامة والتي مهدت لحرب عام ١٩٦٧[٥٧] ، مذكرا في معرض حديثه الى أساسيات ذلك التهديد وجذوره المتمثلة بالقضية الفلسطينية ، التي مثلت عنده بداية انطلاق إسرائيل في ما اسماها الاستهانة بالسيادة العربية ، وقسم الخطر الإسرائيلي الى قسمين ، الأول يهدد لبنان بالدرجة الأساس ، والثاني يهدد العرب تدريجيا ، وحمل جميع العاملين بالسياسة في لبنان وفي الدول الإقليمية إدراك الخطر الإسرائيلي والقيام بواجباتهم تجاهه بكل جدية ، وحمل في ذات الوقت المؤسسة العسكرية للقيام بواجباتها خاصة على الحدود مع إسرائيل ، ومن جانب آخر ثمن رئيس الحكومة دور الشعب اللبناني في مواجهة الأزمة هذه وعلى مختلف الأصعدة ، محملا الإعلام بكافة وسائله السمعية والبصرية أن تأخذ دورها الوطني تجاه لبنان والقضية الفلسطينية[٥٨].

وأثنى النائب صائب سلام على دور الحكومة هذا قائلا: **"عندما قضية فلسطين ، قضية العدوان الإسرائيلي في فلسطين ... فنحن كلنا في لبنان جسم واحد ، رأي واحد ، قلب واحد..."** وحمل الجميع مسؤولية المواجهة فالعدوان حسب رأيه يحتاج الى **"تعبئة كاملة"** ومن كافة فئات الشعب اللبناني ومؤسساته ، مذكرا بدور المقاومة الفلسطينية المتواجدة على الحدود الجنوبية في مواجهة الخطر الصهيوني ، متمنيا وقوفها الى جانب الجيش وتحت إمرته لمقاوم الخطر الإسرائيلي[٥٩].

وحمل النائب الدرزي مجيد ارسلان من دائرة عالية الحكومات العربية مسؤولية إدراك حقيقة القضية الفلسطينية ، التي اغتصبت أمام مرأى ومسمع العرب جميعهم ، عادا ما يمر به العرب اليوم هو جزء من انعكاسات القضية الفلسطينية وأزمتها مع إسرائيل ، وهم أمام مسؤولية **"ايقاض الضمير العالمي لإدراك معانات أهالي فلسطين ، في ظل الاحتلال الإسرائيلي"** ، ورأى في التصعيد الأخير هذا فرصة مناسبة للعرب لتصحيح موقفهم من القضية الفلسطينية ، داعيا الى الوقوف بحزم أمام ما اسماها **"الدعوات الانتهازية"** التي تروج لها بعض الأوساط السياسية والإعلامية التي تهدف الى تشتيت الجهود التي تصب في الدفاع عن فلسطين وقضيتها[٦٠].

ورأى النائب اسعد بيضون من طائفة الروم الأرثوذكس عن دائرة مرجعيون – حاصبيا أن أكثر المواقف اتفاقا خلال مسيرة المجلس النيابي التاريخية هي القضية الفلسطينية ، ووقف في معرض حديثه عن بعض الرؤى التي عدها واهمة ، الداعية الى فوات الأوان لتحرير فلسطين ، واصفا فلسطين بقلب العرب وعليهم أن يحرر الجسد قلبه ، وحذر بعض الدول العربية تلك التي تتخذ مواقفا مرائية من القضية الفلسطينية داعيا الى الثبات في المواقف لان التخلي عنها في نظره امرا معيبا ومخجلا[٦١].

واعتبر النائب الشيعي كامل الأسعد من دائرة مرجعيون حاصبيا ، أن القضية الفلسطينية هي قضية لبنان بالدرجة الأولى ، لأنه الواجهة المحتمة أمام أي توسع إسرائيلي تجاه الشمال ، فهو **"على خط النار الأول ، إنما هو يدافع عن نفسه بنضاله من اجل القضية الفلسطينية"** ، وحذر النائب ألبير مخيبر من طائفة الروم الأرثوذكس عن دائرة المتن الانتخابية من تهاون اللبنانيين خاصة عن نصرة القضية الفلسطينية ، مبينا ذلك بالقول : **"إذا تخلى لبنان عن حق مشروع نصرة القضية الفلسطينية فلن يكون هناك لبنان... ولنتحسس مسؤوليتنا ، وان نحزم أمرنا ، ونجمع إرادة أللبنانين إرادة واحدة في سبيل فلسطين..."**[٦٢].

وثمن النائب معروف سعد من الطائفة السنية عن دائرة صيدا الانتخابية دور المجلس النيابي في توحيد كلمته بشأن القضية الفلسطينية ، والتي وصفها بأنها سمت على الخلافات الداخلية ، مؤكدا على ضرورة استخدام منطق القوة في سبيل تحرير فلسطين ، والفرصة في التصعيد الأخير هي أكثر من مناسبة حسب رأيه الذي أوضح في بعضه : **"إن الحل للحق المهدور وللبلد المغتصب فلسطين ، إلا عن طريق القوة التي أخذت بها ، فالقوة فقط هي الحل**

الذي يجب أن نؤمن به ، إذا كنا نؤمن بحقنا في هذا البلد السليب..." وأكد في ذات المضمون أن لا عائق أمام اللبنانيين خاصة في **"إطلاق يد الفدائيين الفلسطينيين لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي اللبنانية ... ولم يعد من مانع أن تسمع متبنى الدولة منظمة التحرير الفلسطينية[٦٣] لتكون جنبا الى جنب مع القوات اللبنانية..."**[٦٤].

واتفق النائب السني أنور الخطيب من دائرة الشوف الانتخابية مع ما تطرق به النائب معروف سعد في تثمين موقف المجلس النيابي تجاه فلسطين وقضيتها فوصفه **"انه كتلة واحدة عندما تكون فلسطين هي الهدف..."** ففلسطين حسب رأيه **"هي قضية لبنان اولا ، ولبنان لن يرضى الا ان يكون في طليعة الدول العربية للدفاع عن فلسطين وقضية فلسطين..."** ، موجبا على الدول العربية اتخاذها موقفا موحدا تجاه التصعيدات الأخيرة التي تروم منها إسرائيل ضرب الوحدة العربية[٦٥].

استخدام القوة في استحصال الحق مبدأ حبذه بعض النواب ، فهذا النائب الماروني رينيه معوض عن دائرة زغرتا الانتخابية قد أثنى كثيرا على ما طرحه النائب معروف سعد من استخدام القوة في استرجاع الحق الفلسطيني المغتصب ، فقال : **"اذا كان لا بد من الحرب لردع إسرائيل عن عدوانها المستمر ولاستعادة الحق العربي في فلسطين ، فلا شئ يحول دون وقوعها ودون كسبها مهما غلا الثمن..."**[٦٦].

حزمت المواقف هذه من أمرها لتوقيعه قرار اتفق فيه المجلس النيابي بكافة طوائفه ودون أن يكون مجالا للنقاش أو الاعتراض ، مؤيدا إجراءات الحكومة وتدابيرها على الحدود مع إسرائيل إيمانا منها **"بعدالة القضية الفلسطينية وتنفيذا للواجب الوطني المقدس..."** وألزم الحكومة تعبئة كل الطاقات الحكومية والشعبية التي من شانها تمكين الجيش اللبناني من القيام بواجبه كاملا ، واعتبار وجود العدو على ارض فلسطين عدوانا صارخا على الشعب الفلسطيني والمنطقة بأسرها ، وعلى العرب توحيد الجهود لإزالته ، كما فوض القرار الحكومة بأتخاذ كافة الإجراءات العسكرية التي من شأنها جعل الجبهة العربية موحدة متماسكة تجاه كل عدوان مرتقب ، مجموعة إجراءات احترازية نالت موافقة المجلس النيابي بالأغلبية النيابية[٦٧].

كان الاختلاف والاعتراض والتناحر في صيغ النقاش مسألة طبيعية صبغت اغلب مناقشات المجالس النيابية عامة والمجلس النيابي اللبناني خاصة وعلى الصعد كافة ، وهي برأينا حالة صحية لا يمكن إنكارها أو تجاهلها ، لأنها تعطي في النتيجة قرارات قوية ومدروسة وواقعية ، لكن الأمر قد اختلف كثيرا عن سابقه ، خاصة في الجلسات التي تناقش موضوع القضية الفلسطينية تحت قبة البرلمان اللبناني ، حيث كان الاتفاق والتوافق سمتين بارزتين على جميع الأطروحات النيابية مهما اختلف المكون الطائفي وتنوع ، لأنهم وحسب رأينا قد تعامل الجميع مع القضية الفلسطينية لأنها تمس امن وسلامة الأمة العربية جمعاء وهذا ما يجعل من لبنان احد أهم البوابات في ذلك الاعتداء ، مما يؤثر سلبا على مرتكزات الدولة اللبنانية الحديثة التي لم يزل وقتها قليلا جدا لتكون دولة توافقية على أسس طائفية ، وعليه وعى النواب ومن خلفهم الحكومة جميع المؤثرات السلبية عليها وفي مقدمتها إسرائيل التي ما انفكت تهدد أمنها وسلامتها في الحدود الجنوبية ، ومن باب آخر وعت أن لبنان اصغر البلدان وأضعفها اجتماعيا ، بشكل يمكن استغلال الجانب الطائفي فيه لما يهدم صيغ التعايش التي صاغها الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ ، وهو أمر تحقق بعد أكثر من ثلاثة عقود.

كانت المواقف التي خلت جميعها محط شكر وتقدير وثناء من قبل أنور السادات[٦٨] رئيس مجلس الأمة في الجمهورية العربية المتحدة[٦٩] ، إذ أرسل كتابا الى رئيس مجلس النواب اللبناني ثمن خلاله الموقف البطولي للمجلس رئاسة وأعضاء والحكومة والشعب اللبنانيين تجاه قضية العرب وعدوهتم إسرائيل ، ارتأينا أن نقتبس بعضا من نصوصه:

"...فلقد تلقيت بالتقدير رسالتكم الأخوية التي تضمنت القرار الجماعي الذي اتخذه مجلسكم الموقر في هذه المرحلة الحاسمة التي يمر بها نضال الأمة العربية في مواجهة قوى العدوان

والتأمر على سيادة الأمة العربية وحريتها وسلامتها...استعدادا وتحفزا لخوض معركة العرب المصيرية ضد الصهيونية التي اتخذت من الوطن العربي الفلسطيني مركزا لتهديد المسيرة التحررية للأمة العربية..."[٧٠].

وخلال الجلسة نفسها أكد رئيس الوزراء رشيد كرامي أن المعركة قد بدأت وعلى العرب تحشيد جهودهم وعلى كافة الجبهات لان المعركة هي معركة المصير المشترك ، وأكد انه **"...لا يمكن لأي دولة عربية أن تتأخر في القيام بواجبها من اجل الدفاع عن سيادتها وفي سبيل تحرير فلسطين..."**[٧١].

قرر المجلس النيابي اللبناني إزاء الخطر هذا والمتمثل بحرب عام ١٩٦٧ التصويت على مشروع القانون الوارد بالمرسوم ٧٥١٠ المتضمن إعطاء الحكومة حق التشريع ولمدة شهرين بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء في قضايا الأمة والقضايا المالية والاقتصادية ، في دلالة منه على تخفيض الروتين الدستوري والتشريعي في انجاز القرارات التي تشرع داخل المؤسسة التنفيذية ويصادق عليها بعد المناقشة في المجلس النيابي ، كما ذهب المجلس النيابي الى ابعد من ذلك كثيرا بعد أن فوض الحكومة حق إصدار قانون الطوارئ بموجب الدستور حال استحقاق الحالة ، امرا عد سابقة تأريخية للمجلس النيابي في مثل هكذا موضوع اقتضته مصلحة البلاد الأمنية[٧٢].

لم تكن حرب عام ١٩٦٧ هي الوحيدة ممن تناولها المجلس النيابي اللبناني بالمناقشة المفصلة ، كونها مفصلا مهما من مفاصل القضية الفلسطينية وتداعياتها في المنطقة العربية ، فبعد ست سنوات تقريبا مرت القضية الفلسطينية بتداعيات جديدة صبت جأمها على الساحة العربية من خلال حرب عام ١٩٧٣[٧٣] ، فخلال جلسة إعادة انتخاب رئيس المجلس ونوابه يوم ١٦ تشرين الأول ١٩٧٣ ، ألقى النائب الماروني موريس زوين عن دائرة كسروان الانتخابية كلمة حدد فيها أسباب الحرب وماهية العدوان الإسرائيلي في المنطقة ، مبينا أن إسرائيل قد كررت من عدوانها في المنطقة العربية ، امرا زاد من خلاله إصرار لبنان والعرب جميعا من تمسكهم بالقضية الفلسطينية ، ودعى من خلال منبره أللبنانين جميعا في الوقوف صفا واحدا أمام ألازمة التي افتعلتها إسرائيل هذه ، وقيم في ذات الوقت الموقف البطولي لأبناء لبنان في سبيل نصرت القضية الفلسطينية ، والتي عدها المنطلق لأي وحدة عربية أو شعبية ، مذكرا أن المرحلة هذه وما سبقها من تداعيات جمة لا يمكن فصلها عن القضية الفلسطينية بأي شكل من الأشكال[٧٤].

ألقى النائب الشيعي كامل الأسعد عن دائرة حاصبيبا – مرجعيون بعد انتخابه رئيسا جديدا للمجلس النيابي عقب النائب صبري حمادة كلمة حث فيها على الوحدة الوطنية ضد العدوان الإسرائيلي ، وجعل القضية الفلسطينية مصدر الوحدة الأساس التي ترقى بالعرب فوق كل انقسام أو صراع لأنها بحسب رأيه: **"قضية الحق والعدالة والسلام في وجه الاغتصاب والعنف والعنصرية"** مبينا في ذات الوقت أن القضية الفلسطينية بالنسبة للبنانيين هي قضية إثبات وجود **"لأنها أولا وأخيرا قضية هذه القيم والمبادئ التي يقوم عليها الوجود اللبناني ، والمتصلة بكرامة الإنسان وحرمته وحقه بالحياة"**[٧٥].

مثلت الحرب هذه موضوعا مهما بالنسبة للمؤسسات الدستورية في لبنان ، والتي أخذت الحيطة والحذر تجاهه ، الأمر الذي اقتضى على المجلس النيابي عقد جلسة سرية حملت عنوان **"البحث في تطورات الحالة الراهنة والمعارك القائمة في المنطقة"** حضي الاقتراح المقدم بهذا الخصوص بموافقة وتأييد الأكثرية ، بعد أن بينت تفاصيله من خلال استعراض بسيط رام النواب فيه عدم كشف ما يدور فيها من قرارات ومناقشات استجواب للحكومة تصب في مصلحة امن وسيادة لبنان[٧٦].

أدلت الحكومة بعد الجلسة هذه ببيان أمام مجلس النواب اللبناني لتوضيح سياستها الخارجية إزاء التطورات والتصعيد الأخيرين ، جاء ذلك على لسان رئيس الوزراء تقي الدين الصلح[٧٧] (٨ تموز ١٩٧٣- ٣١ تشرين الأول ١٩٧٤) والذي أكد على موقف لبنان منها بأنه:

"مستوحى من مصلحته العليا والتي هي مرتبطة بمصلحة أشقائه العرب ... وتقريب وجهات النظر بين أعضاء الأسرة العربية وتوحيد الجهود نحو الغاية الكبرى التي نسعى إليها ألا وهي استعادة الكرامة والأرض المحتلة ، ونصرت إخواننا الفلسطينيين في مطالبيهم المشروعة والعادلة وفي حقهم باسترداد وطنهم وتقرير مصيرهم..."

وبين في معرض حديثه ما على الدول العربية القيام به في امتلاكها أهم وسائل الضغط على الدول الغربية باستخدام النفط سلاحا في المعركة لارضاخ لترويض من يقف حائلا أمام وجود حل للقضية الفلسطينية[٧٨].

رد النائب رينيه معوض على بيان الحكومة موضحا بعض الحقائق بما خص العلاقة مع القضية الفلسطينية ، فالمعركة هذه بنظره لها علاقة بمصير الشعب الفلسطيني ، والذي مثل موضع اهتمام من قبل الشعب اللبناني وحكومته ، وذكر أن الفترة السابقة كفيلة بانصهار العلاقات بين الشعبين وخاصة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي[٧٩] بعد أن أصبح لبنان بلدهم الثاني ، مذكرا العرب بما يتوجب عليهم اتخاذه من مواقف تنتهي لان يكون لفلسطين كيان مستقل ، ووصف ذلك الموقف بالعقلاني وفي خلافه يكون الأمر خطيرا بالنسبة لباقي الدول التي تسعى على غير المسعى هذا[٨٠].

امرا أكده النائب الماروني ميخايل الضاهر عن دائرة عكار الانتخابية أن اللاجئين الفلسطينيين اتجهوا نحو الانصهار في المجتمع اللبناني وأصبحوا جزءا منه ، فكان الزمن كفيلا بذلك حيث النزوح المتواصل بسبب الأعمال الإجرامية التي اتخذها العدوان الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨ ، وحمل الحكومة اللبنانية اتخاذها إجراءات ضرورية بحقهم خاصة بما يتلائم ووضعهم الاجتماعي ، وحتم على الحكومة التنسيق مع الحكومات العربية الأخرى ممن نزح إليها اللاجئين الفلسطينيين ليكون هناك برنامج مشترك للارتقاء بوضعه في بلدان المهجر ، لأنهم وحسب وصفه جزء لا يتجزأ من القضية الفلسطينية[٨١].

مثل الجنوب اللبناني محطة مهمة بالنسبة لانطلاق المقاومة الفلسطينية نشاطاتها الفدائية ضد إسرائيل ، التي ما انفكت بالرد المسلح تجاه مصدر الخطر في الأراضي اللبنانية ، امرا كررت خلاله إسرائيل مجموعة من الاعتداءات على القرى الجنوبية . استحقت من المجلس النيابي وقفا جادة لمناقشة تداعيات الخطر هذا ، فالنائب الشيعي عن دائرة قرى قضاء صيدا أوضح في كلمة ألقاها في الجلسة المخصصة لمناقشة الموازنة العامة بتأريخ ١٦ نيسان ١٩٧٤ أن تلك الاعتداءات ترتبط ارتباطا وثيقا بإحدى تداعيات القضية الفلسطينية ، والتي مثلت هماً لبنانيا متواصلا ، لا عن شئ بل لوجود عوامل متعددة منها الحدود المشتركة التي جعلت من لبنان قاعدة للثار الفلسطيني ضد إسرائيل ، ومنطقة للرد الإسرائيلي على ذلك الثار بحسب تعبيره[٨٢].

ورد النائب الشيعي أنور الصباح عن دائرة النبطية الانتخابية في لبنان الجنوبي ، معبرا عن امتعاضه الشديد جراء السياسة الإسرائيلية ضد الجنوب اللبناني ، الذي مثل قاعدة مهمة بالنسبة للمقاومة الفلسطينية في انطلاق عملياتها العسكرية ضد إسرائيل منه ، وبالتالي مهد الأمر للأخيرة أن ترد بعنف ضد القرى الجنوبية ، بعد أن توعدت إسرائيل بصريح العبارة امن واستقرار لبنان عندما صرحت الحكومة **"إنها ستحاسب الحكومة والشعب اللبناني على هذا الاعتداء"** ، وانتقد النائب نفسه الحكومة اللبنانية لعدم اتخاذها إجراءات تحريك الجيش بأتجاه الجنوب لدرء الخطر ، وحملها كامل المسؤولية لعدم وجود موقف جدي وواضح لها خلال التطورات الأخيرة ، امرا ادخله في نقاش حاد مع النائب الماروني بيار الجميل عن دائرة بيروت الأولى والذي حاول النأي بالمؤسسة العسكرية وإبعادها عن مسؤوليتها في حماية الحدود لأنها وبحسب تعبيره هي اصغر من أن تتحمل أخطارا اكبر من طاقتها[٨٣].

وثمن النائب الشيعي حميد دكروب عن دائرة بنت جبيل الانتخابية دور المقاومة الفلسطينية في مواجهتها العدو الإسرائيلي ، وحمل الحكومة والمجلس النيابي المسؤولية الدستورية في الحفاض على امن وسيادة لبنان ووحدة أراضيه ، وان الخطر هذا جزء من استحقاق لبنان في مواجهته القضية الفلسطينية ومساندتها ، وبين أن احتدام النقاش النيابي تجاه الأخطار الأخيرة

نابع من اختلاف في وجهات النظر ، داعيا الى تراص الصفوف اللبنانية حكومة ومجلسا وشعبا بدل من التشرذم والتشتت في المواقف[٨٤].

حملت الجلسة هذه والجلسات اللاحقة والتي هي خارج موضوع بحثنا آراء ومواقف مختلفة وسمتها ، ومثلت في كثير من حيثياتها تغيير الخطاب النيابي بأتجاه إيجاد الحلول لما يؤول إليه الوضع العام في لبنان امنيا وسياسيا بسبب التصعيد الأخير من الجانب الإسرائيلي ، تصعيدا أحس نواب الجنوب أكثر من غيرهم بمعاناته ، لأنهم وحسب رأينا كانوا بوابة الصدام مع إسرائيل ، فحاولوا نقل المعانات تلك بكل تفاصيلها الى داخل أروقة المجلس النيابي وقبته ، باحثين عن حل ينقذ الجنوب لان سلامته تعني سلامة لبنان ككل ، ناهيك عن موقف آخر اتخذ من المقاومة الفلسطينية في الجنوب مشروعا مشرفا وعادلا بأسم القضية الفلسطينية ، فهي غير آبهةٍ بالخسائر المادية والبشرية التي يتكبدها الجنوب ، وان هناك نقاط التقاء كثيرة بينها وبين المقاومة الفلسطينية خاصة واللاجئين الفلسطينيين في لبنان عامة وعلى المستويات الاجتماعية والمذهبية والقومية والعروبية حتى ، امرا دفعها الى مساندة العمل الفدائي بكل أشكاله ، وكان للخلافات البرلمانية وجها آخر تمثل بالجانب المسيحي الذي وجد من موضوع اختلاف الزيجة الاجتماعية هذه امرا خطرا ينتهي الى قلب موازين القوى الاجتماعية وحتى السياسية الى غير صالحهم ، وبما يتلائم التطمينات التي وفرها الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ ، فسعت تلك القوى الى محاولة تشذيب النشاط الفدائي بأي صيغة كانت خوفا من تنامي عامل القوة لدى الطائفة الإسلامية السنية التي اتخذت منه ظهيرا وسندا للانقلاب على جميع التسويات التي وضعها الميثاق الوطني ، وبالتالي الحصول على مغانم سياسية اكبر من ذي قبل ، اختلف النظرة هذه عن نظرة الطائفة الإسلامية الدرزية ، والتي امتعضت كثيرا من التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي وفرها الميثاق الوطني ، فهي كثيرا ما نادت وخلال بعض الجلسات بمشروع الإصلاح السياسي للتشكيلة الدستورية بالشكل الذي يمكنها من الارتقاء بواحدة من المؤسسات الدستورية ، وان كان ذلك لا يؤهلها له بسبب حجمها الديموغرافي القليل في لبنان، كلها أوجه متعددة حاولت مساندة القضية الفلسطينية وامتطاء صهوتها ، بدوافع مختلفة منها قومية وأخرى طائفية ، إلا أنها في نهاية المطاف مثلت تلك القضية وعند البعض مصدر قلق مستفيض ، ادخل لبنان في دوامة الفراق وعدم الاتفاق ونقض التعايش الهش ، لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ هذا البلد هي مرحلة الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٩٠ ، ومنها تنطلق مناكفات سياسية جديدة اختلفت نبرتها اختلافا كبيرا عن ذي قبل ، فبدل أن تكون القضية الفلسطينية مصدر توحيد للسياسة اللبنانية ، أمست عن قصد أو غير قصد مصدر قلق كبير للسياسة تلك.

الخاتمة

تبين من خلال استعراضنا لـ**(موقف المجلس النيابي اللبناني من القضية الفلسطينية وانعكاساتها الإقليمية ١٩٤٨ ـ ١٩٧٥)** مجموعة من المعطيات المهمة منها :

١. مارس المجلس النيابي دورا رائدا في مناقشة القضية الفلسطينية ومن أوجهها المختلفة ، معتمدا في ذلك على مجموعة من الروابط المصيرية كالدين واللغة والقومية والجوار الجغرافي ، ومشددا وفي أكثر من مرة أنها قضية العرب ككل ، واضعا نصب عينيه ما يتوجب على الدول العربية من التزامات تجاهها ، فأغلب النقاشات تطرقت على وجوب مشاركة العرب في دعمهم لها والإيفاء بالوعود التي قطعوها في المؤتمرات واللقاءات المشتركة ، لأنه وحسب رأي بعض النواب الذين وجدوا في الوحدة العربية خير سبيل لإنقاذ فلسطين.

٢. كان السجال والمناكفات السياسية سمة بارزة في النقاشات النيابية وعلى مختلف الأصعدة ، ليس في جلسات المجلس النيابي اللبناني فحسب ، وإنما على مستوى برلمانات العالم بأسرها ، إلا أن الملاحظ في نقاشات المجلس النيابي اللبناني وان اختلفوا في المواضيع التي تخص البلد ، إلا أنهم اتفقوا تمام الاتفاق على اعتبار القضية الفلسطينية مصدر للوحدة اللبنانية والتوافق النيابي فلم تسجل المحاضرات النيابية خلال مدة البحث أي اختلاف أو سجال خرج عن مشروع الاتفاق والتوافق في حيثيات القضية الفلسطينية.

٣. تميز لبنان بالتنوع الديموغرافي والطائفي ، فكان حقا عليه أن ينعت من قبل المختصين بالدراسات الاجتماعية والسياسية بأنه مجتمع هش يمكن اختراقه بسهولة من قبل المناوئين له دوليا ، وان كانت هذا الطرح قد تحقق عمليا في فترات لاحقة خارج مدة البحث ، إلا انه كان مثالا للمجتمع الموحد على اقل تقدير عندما عكس صورة واضحة عن تآزره ومساندته للقضية الفلسطينية ، تلك القضية التي لو تتبعنا محاضر الجلسات النيابية اللبنانية والتي استخدمناها خلال مدة البحث لوجدنا أن أكثر الأطروحات غلب عليها التمثيل المسيحي منه الى الإسلامي ، فدافع النواب المسحيين وعلى اختلاف مللهم ومذاهبهم عنها بشكل فاق الى حد كبير نقاشات النواب المسلمين ، وان دل ذلك على شئ فإنما يدل على التعامل مع القضية الفلسطينية بدافع الوطنية الحقة وليس على الدافع الطائفي أو المذهبي ، الى درجة أن وقف النواب المسيحيين قبل إخوانهم المسلمين بالرد على الشبهات التي أطلقها المطران مبارك احد أهم مراجعهم الى درجة أن نعتوه بالفسق واللامسؤولية الدينية ، لكونه مس القضية الفلسطينية بالتقديح والانتقاد.

٤. لم تكن القضية الفلسطينية وحدها موضع اهتمام المجلس النيابي فحسب ، بل حملت تداعيات مختلفة استعرضنا جزءا منها خلال فترة البحث نالت هي الأخرى اهتمام النواب ومساندتهم المعنوية والمادية على حد سواء ، فكانت له وقفة مع أحداث حرب ١٩٦٧ وأحداث حرب ١٩٧٣ ، وأحداث الاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب اللبناني بعد أن أصبح قاعدة لضرب إسرائيل.

٥. عكس المجلس النيابي وعلى طول خط المناقشات النيابية وجهة نظر الشارع اللبناني ، فهو الممثل الشرعي له ، وما نم عنه من مواقف كانت ذاتها مواقف الشارع اللبناني ، فسجل المجلس خلال بعض جلساته قراءة بعض البرقيات الشعبية والتي طالبت وحثت على مساندة القضية الفلسطينية وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها بما يؤكد الإخوة العربية . فكان الطرح النيابي في اغلبه معبرا عن إرادة الشارع اللبناني وتمنياته تجاه فلسطين.

٦. لم يكن اندفاع لبنان تجاه القضية الفلسطينية ذات وجه واحد ، بل حملت الجغرافيا الطبيعية وجها واضحا في ذلك ، لما تؤثر فيه إسرائيل على السياسة اللبنانية وفي مختلف المستويات ، امرا تحقق أمام مرأى ومسمع المؤسسة التشريعية والتنفيذية والرأي العام ، من خلال سجل طويل من الانتهاكات الصارخة بحق السيادة اللبنانية ، امرا شخصه المجلس النيابي بوضوح ، ووضع أمامه مجموعة من الأطروحات كانت الإمكانيات العسكرية والمادية الضعيفة لهذا

البلد الصغير تقف في مقدمتها ، وهذا ما جعل المناقشات في مثل هكذا موضوع تأخذ صبغة الاحتراز والتروي ، واستخدام الأساليب السياسية قبل غيرها من الأساليب الأخرى التي قد تنعكس نوعا ما على امن واستقرار البلد هذا.

Abstract

During our review of the show for (the Lebanese Parliament's position on the Palestinian issue and regional implications 1948-1975) a series of important data, including

1. Parliament in March a leading role in the discussion of the Palestinian issue and the different aspects, drawing on a range of crucial links as religion, language and national geographical neighborhood, and stressing in most of the time they issue the Arabs as a whole, bearing in mind what should the Arab States of the obligations towards it , Most of the discussions touched on the necessity of the participation of Arabs in their support and the fulfillment of promises made in the joint conferences and meetings, because, in the opinion of some lawmakers who have found in Arab unity best way to save Palestine.
2. 2. was sparring and political harassment prominent feature in the parliamentary debates and at various levels, not only in the Lebanese Parliament sessions, but at the level of the parliaments of the world as a whole, however, observed in the discussions of the Lebanese Parliament on grounds of issues concerning the country, but they agreed completely the agreement on the grounds of the Palestinian cause source for Lebanese unity and harmony parliament there have been no lectures during the period of the parliamentary Find any difference or controversy came out for the draft agreement and consensus on the merits of the Palestinian cause.
3. Lebanon characterize diverse demographic and sectarian, was it really to qualify by specialists of social and political studies as fragile community can be easily penetrated by his opponents internationally, though this argument has been achieved in practice in later periods outside the period of the research, but he was an example to the community Unified at the very least when reversing a clear picture of its synergy and support for the Palestinian cause, an issue that if we look at the minutes of the Lebanese parliamentary sessions, which we used during the period of research, we find that more theses

dominated by the Christian representation of it to the Muslim, defended Christians of Representatives and of different denominations and sects, it has exceeded to a large extent discussions Muslims House of Representatives, and that indicates that the thing it shows dealing with the Palestinian issue, true patriotism motivated and not on sectarian or sectarian motive, to the extent that the cessation of Christians House of Representatives before fellow Muslims to respond to the suspicions by Bishop Mubarak, one of the most important mentors to the point that called him to commit evil openly religious and irresponsibility, for being touched Baltkadih the Palestinian cause and criticism.

4. Palestinian cause only were not only of interest to the Chamber of Deputies, but took different repercussions reviewed part of it during the research period gained are other interesting Representatives and support the moral and material alike, was a pause with the 1967 events and the events of the 1973 war, and the events of Israeli attacks on southern Lebanon after it became a base for striking Israel.
5. 5. Parliament reverse and along the line of the parliamentary discussions and view the Lebanese street view, he is the legitimate representative of him, and name him of the positions were the same Lebanese street parking, scored the Council during some sessions read some popular telegrams, which demanded and urged to support the Palestinian cause and to provide material support and moral confirming its Arab brothers. Offering Parliament was mostly expressing the will of the Lebanese street and wishes towards Palestine.
6. 6. not push Lebanon toward the same face of one of the Palestinian cause, but carried the natural geography and face clear in that, for the Israel's influence on Lebanese politics and in various levels, will be achieved in full view of the legislative and executive institution and the public, through a long record of violations flagrant against Lebanese sovereignty, is himself the Parliament clearly, and put in front of a group of theses was military material weak potential of this small country stands in the forefront, and this is what made the discussions in such a subject takes dye precaution and prudence, and the use of political methods before other methods may somewhat reflect what the security and stability of this country.

الهوامش

[١] للمزيد من التفصيل عن وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والدول العربية الأخرى وفق القانون الدولي والإنساني ينظر :ربا صاحب عبد ، حق العودة للاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي لحقوق الإنسان ،"مجلة مركز الدراسات الفلسطينية" ، (جامعة بغداد / مركز الدراسات الفلسطينية) ، العدد ١٦ ، كانون الاول ٢٠١٢ ، ص١٥٣-ص١٦٨.

[٢] عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٨ نيسان ١٩٤٧ لمناقشة القضية الفلسطينية ، وأوصت خلاله بتشكيل لجنة خاصة في فلسطين سميت (اليونسكوب UNSCOP) تكونت هذه اللجنة من ممثلين عن استراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا والهند وإيران وهولندا وبيرو والسويد والأرغواي ويوغسلافيا ، وذلك لإعداد تقرير بشأن القضية الفلسطينية والقيام بتحقيقات بين مختلف الأطراف المتنازعة كما ان على اللجنة أن تولي المصالح الدينية الاسلامية واليهودية والمسيحية أقصى عنايتها، وباشرت اللجنة أعمالها في شهر تموز ١٩٤٧ ، وأنهت أعمالها في ٣١ آب ١٩٤٧ ، وقدمت اللجنة تقريرها النهائي المتضمن مشروعين حمل في مضمونها تقسيم فلسطين على قسمين : دولة عربية ودولة يهودية ، وعرف المشروع الأول بـ (مشروع الأغلبية) الذي دعا إلى تقسيم فلسطين إلى قسمين (دولة عربية) و (دولة يهودية) ، أما القدس فتكون تحت إدارة الأمم المتحدة ، أما المشروع الثاني فقد عرف بـ (مشروع الأقلية) ودعا إلى انهاء الانتداب وإنشاء دولة اتحادية ، تتألف من قسمين قسم عربي والآخر يهودي ولكل منهم حكومة ذات سلطة محلية عاصمتها القدس ، مع السماح لمائة ألف يهودي مهاجر من دخول فلسطين . للتفصيل عن القضية الفلسطينية وموقف لبنان لبنان منها ينظر : سفيان عبد الله حسين اليوسف ، موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩٥٨ ، "رسالة ماجستير" ، (جامعة الموصل :كلية التربية ، ٢٠٠٩) .

[٣] م . م. ن . ل ، الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الثاني ، ١٩٤٧ ، الجلسة العاشرة ، ٥ كانون الاول ١٩٤٧ ، ص٢.

[٤] المصدر نفسه.

[٥] المصدر نفسه ، ص٣.

[٦] رياض الصلح : رياض الصلح : ولد عام ١٨٩٣ في مدينته صيدا ، درس الابتدائية الثانوية في كلية العثمانية ، درس الحقوق في باريس ، اشترك في تأليف الحزب الحر وحزب الائتلاف انتخب عام ١٩٤٣ نائباً عن جبل لبنان ، تولى رئاسة الحكومة لست مرات ، اغتيل في ١٦ تموز عام ١٩٥١ أثناء زيارته للأردن . للمزيد ينظر : سعد محسن العبيدي ، رياض الصلح ودوره السياسي حتى عام ١٩٥١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، اتحاد المؤرخين العرب ، بغداد ، ٢٠٠١.

[٧] خرج مؤتمر القمة العربية المنعقد في القاهرة في شهر اذار من عام ١٩٤٧ بمجموعة قرارات تخص القضية الفلسطينية ، تعلق قسم منها بشأن المفاوضات مع برطانيا ، واستقلال فلسطين ، ومسؤولية الحكومتين البريطانية والامريكية عن الوضع في فلسطين ، ومقاطعة البضائع والمنتوجات الصهيونية ، ودراسة القضية الفلسطينية ووضع دراسة فيها ، وغيرها من القرارات الاخرى التي صبت جلها في معالجة القضية الفلسطينية ، وهي قرارات يمكن النظر الى تفاصيلها على الصفحة الالكترونية لموسوعة مقاتل من الصحراء :www.moqatel.com تحت الارقام التالية : ق ١٤٨/د ع ٦/ج٣-١٩٤٧/٣/٢٣، ق ١٤٩/د ع ٦/ج٤-١٩٤٧/٣/٢٤، ق ١٥٠/د ع ٦/ج٤-١٩٤٧/٣/٢٤، ق ١٥١/د ع ٦/ج٤-١٩٤٧/٣/٢٤، ق ١٥٢/د ع ٦/ج٤-١٩٤٧/٣/٢٤، ق ١٥٠/د ع ٦/ج٤-١٩٤٧/٣/٢٤.

[٨] م . م. ن . ل ، الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الثاني ، ١٩٤٧ ، الجلسة العاشرة ، ٥ كانون الاول ١٩٤٧ ، ص٣.

[٩] المصدر نفسه.

[١٠] المصدر نفسه ، ص٤.

[١١] المصدر نفسه ، ص ٧.

[١٢] المصدر نفسه ص٥.

[١٣] وهم كل من النائب امين نخلة نائب جبل لبنان ، ويوسف الزين نائب الجنوب ، وحبيب ابو شهلا نائب بيروت ، وحسين العويني نائب بيروت ، وجورج زوين نائب جبل لبنان ، وسامي الصلح نائب بيروت ، وشبلي اغا العريان نائب البقاع ، واحمد البرجاوي نائب جبل لبنان ، وفيليب تقلا نائب جبل لبنان

[١٤] المصدر نفسه ، ص٧.

[١٥] في ١٩٤٧/٨/٥ أرسل المطران الماروني إغناطيوس مبارك رسالة الى لجنة التحقيق الدولية يؤيد فيها قيام دولة لليهود في فلسطين. وفي ١٩٤٦/٥/٣٠ وقع توفيق عواد بالنيابة عن البطريرك عريضة مع برنارد جوزيف بالنيابة عن حاييم وايزمن إتفاقا رسمياً بين الطرفين يتضمن إعتراف الكنيسة المارونية بالروابط التاريخية بين الشعب اليهودي وفلسطين وبحقه في الهجرة إليها وفي الإقامة فيها بحريّة والموافقة على

البرنامج السياسي للوكالة اليهودية لقاء عدم وجود مخططات لدى الوكالة اليهودية في شأن الأراضي اللبنانية، وعدم إرسال يهود للإستيطان في جنوب لبنان : صقر أبو فخر، الأباتي بولس نعمان ، مشوهاً تاريخ لبنان، " الأداب" ، (مجلة) ، بيروت ، عدد شتاء ٢٠١٢ .

[١٦] الميثاق الوطني: وهو عبارة عن اتفاق وقعه كل من الرئيس اللبناني بشارة الخوري ورئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح تضمن استقلال لبنان وتخلي المسيحيين عن الرغبة في الحماية الفرنسية ، مقابل أن يتخلى المسلمون عن فكرة ضم لبنان إلى سورية أو الدخول في أية وحدة عربية أكبر، وأن تعترف بذلك سوريا والدول العربية الأخرى، وتكون علاقات لبنان مع كافة الدول على أساس الصداقة دون أن تلتزم مع أيه دولة بأية إرتباطات . وان يكون لبنان ذو وجه عربي، أي أن يقتصر إقتراب المسيحيين من العروبة بالاعتراف "بوجه لبنان العربي" وأن يتم تعاونه مع الدول العربية على أساس إحترام استقلاله التام وسيادته الوطنية الكاملة وهو في ذلك لا ينحاز إلى دولة عربية دون أخرى، كما أنه لا يسير في ركاب أية دولة عربية بما يتعارض مع مصالحة ووحدته. كما تضمن الاتفاق على التوزيع الطائفي للوظائف أي أن يجري تقاسم الوظائف على أساس ا لتوزيع الطائفي العادل ، أي حسب أهمية وحجم كل طائفة ، لذلك اتفق على أن يتم توزيع مقاعد مجلس النواب بنسبة ٦ – ٥، وهي نسبة المسيحيين إلى المسلمين، أما فيما يتعلق بالوظائف الفنية فتعطى الأولوية فيها للكفاءات الشخصية بدون أن اعتبارات طائفية، وعملاً بهذا المبدأ وزعت الرئاسات الثلاث كما يلي، رئاسة الجمهورية للموارنة، رئاسة مجلس النواب للشيعة، ورئاسة مجلس الوزراء للسنة . للتفصيل اكثر ينظر: محمد رضيوي فجر محمد المحمداوي ، الازمة السياسية اللبنانية عام ١٩٤٣ والموقف الدولي منها ، "رسالة ماجستير" ، (جامعة ذي قار : كلية التربية ، ٢٠١٠).

[١٧] الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الثالثة – الدورة الثانية ، ٢٩ايلول ١٩٤٧ ، ص٢.

[١٨] المصدر نفسه ، ص٢.

[١٩] وهم كل من النائب جورج زوين ، والنائب وديع انطوان نعيم ، والنائب شهيد الخوري ، والنائبرئيف ابي اللمع ، والنائب يوسف حتي ، والنائب يوسف ضو ، والنائب يوسف شمعون ، والنائب فريد الخازن ، والنائب ابراهيم عازار ، والنائب خليل ابو جودة.

[٢٠] المصدر نفسه ، ص٢.

[٢١] انضوى الشعب اللبناني بكل أفراده في طوائف مختلفة بلغ عددها (١٥) طائفة ، تتوزع على ثلاث فئات: الأولى : الطوائف المسيحية ، وعددها (١١) طائفة تنقسم إلى مجموعتين كبيرتين ، الأولى (مجموعة الطوائف الشرقية) وهي : طائفة الروم الأرثوذكس ، وطائفة الأرمن الأرثوذكس ، وطائفة النساطرة (الآشوريين) ، وطائفة البروتستانت (الإنجيلية) ، والمجموعة الثانية (الطوائف الغربية)، ووصفت بالغربية لأنها منتمية إلى الكرسي الرسولي في روما ، وهي: الطائفة المارونية ، وطائفة الروم الكاثوليك ، وطائفة السريان الكاثوليك ، وطائفة الأرمن الكاثوليك ،وطائفة الكلدان الكاثوليك ، وطائفة اللاتين، وخصائص الطوائف المسيحية كافة أن لكل منها تأريخها ورؤسائها ومؤسساتها وشرائعها ومحاكمها ، أما الفئة الثانية فهي: الطوائف الإسلامية ، وعددها (٣) طوائف وهي: الطائفة السنية ، وتضم (العرب السنة والأكراد المقيمين في بيروت) ، والطائفة الشيعية ، والطائفة الدرزية . كما أن هناك فئة ثالثة هي: الطائفة اليهودية، ويؤلف اليهود في لبنان طائفة واحدة خاضعة لحاخام يقيم في بيروت . للتفاصيل راجع ، أنيس صايغ ، لبنان الطائفي ، دار الصراع الفكري، (بيروت ، ١٩٥٥) ؛ حسان حلاّق ، دراسات في المجتمع اللبناني ، دراسة سياسية.اجتماعية.اقتصادية. تربوية .ديموغرافية ، ط١، دار النهضة العربية ، (بيروت ، ٢٠٠١) ؛ أدمون رباط ، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني ، ط١، دار العلم للملايين ، (بيروت ، ١٩٧٠) ، ص١٤٦-٢١٨.

[٢٢] الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الثالثة – الدورة الثانية ، ٢٩ايلول ١٩٤٧ ، ص٥.

[٢٣] لمزيد من التفصيل عن دور الجغرافية الطبيعية للبنان في رسم سياسته مع دول الجوار ينظر:حسن سيد احمد أبو العينين ، لبنان دراسة في الجغرافيا الطبيعية ، (بيروت :دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٨٠).

[٢٤] المصدر نفسه ، ص٦.

[٢٥] رياض الصلح : أول رئيس وزراء لبناني بعد الاستقلال ، تولى من بعد الاستقلال رئاسة الوزراء لعدة فترات وكان له أثر كبير في فصل لبنان عن سوريا وبناء كيان سياسي مستقل للبنان تحت الانتداب الفرنسي.ولد في صيدا عام ١٨٩٣ وحصل على إجازة في الحقوق. حكم عليه الديوان العرفي التركي في عاليه بالنفي مع والده بسبب مناوئتهم لحزب الاتحاد والترقي العثماني فأمضيا سنوات١٩١٦ و١٩١٨في الأناضول. بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، أقام في دمشق ودخل في جمعية العربية الفتاة السرية . وبعد الاحتلال الفرنسي لسوريا عام ١٩٢٠ ذهب إلى مصر.اشترك بالمؤتمر السوري بجنيف ونشط بالدعاية لاستقلال سوريا الكبرى آنذاك. عاد عام ١٩٣٥ إلى لبنان واشتغل بالمحاماة ودخل بعد ذلك المجلس النيابي والتف حوله جمهور من الناس وأيدوه. في عام١٩٤٣ تولى رئاسة الوزراء واقترح تعديل

مواد بالدستور كان الفرنسيون قد وضعوها لأغراضهم الاستعمارية ، وكانت هذه التعديلات قد قام بها بمشاركة مع الرئيس بشارة ألخوري وهي الميثاق الوطني الذي ينظم تركيبة الحكم الطائفي في لبنان، اغتيل في ١٦ من حزيران ١٩٥١ في العاصمة الاردنية . للتفصيل عن هذه الشخصية ينظر : باتريك سيل ، رياض الصلح والنضال من اجل الاستقلال العربي ، ترجمة عمر سعيد الايوبي ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون) ؛ منير تقي الدين ، لبنان ماذا دهاك ، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة ، ١٩٧٩) ، ص٤٥ .

[٢٦] الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الثالثة – الدورة الثانية ، ٢٩ايلول ١٩٤٧ ، ص٧.

[٢٧] المصدر نفسه ، ص٦.

[٢٨] الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الاول ، الجلسة الرابعة – الدورة الثانية ، ٣٠ ايلول ١٩٤٧ ، ص١.

[٢٩] الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الأول ، الجلسة السادسة ، ٢٨ نيسان ١٩٤٨ ، ص١.

[٣٠] المصدر نفسه ، ص٢.

[٣١] لم يستمر انعقاد المؤتمر سوى زهاء ساعتين. وتمخض حسب البيان الذي أصدره عن تعليق أكبر الآمال على الملك عبد الله في الحفاظ على حقوق عرب فلسطين وصيانة عروبتها ومقدساتها ، وندد المؤتمرون بتلك الفئة من متزعمي فلسطين سابقا ، الذين ضج الشعب الفلسطيني، خلال الثلاثين عاما الماضية من سوء تصرفاتهم وأنانيتهم وفوض المؤتمر الملك عبد الله تفويضا تاما مطلقا في أن يتحدث باسم عرب فلسطين ويفاوض عنهم، ويعالج مشكلتهم بالشكل الذي يراه ، كما وكله في جميع شؤون مستقبل فلسطين ، ومنحه تأييده ، في كل خطوة يخطوها في سبيل حل قضية فلسطين ، ويعتبره المرجع الوحيد لعرب فلسطين ، وتتحدث قرارات المؤتمر عن الصلات الوطنية والروابط القومية بين فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية ، وأبرق المؤتمر إلى الهيئة العربية العليا مؤكدا أنه نزع منها ثقة عرب فلسطين، فهي لا تمثلهم، ولا يحق لها أن تنطق باسمهم ، أو تعبر عن رأيهم، لأن الحكومات العربية قد احتضنت قضية فلسطين، وهي أصبحت وديعة بين أيدي ملوك العرب الذين يطمئن الشعب الفلسطيني إلى مساعيهم في سبيل صيانة عروبتها وتحقيق حريتها. بلغ عدد المؤتمرات الفلسطينية منذ تصاعد الازمة اربع مؤتمرات فبالاضافة الى هذا المؤتمر كانت هناك مؤتمر اريحا في ايلول من ١٩٤٨ ، ومؤتمر رام الله في ٢٦ كانون الاول ومؤتمر نابلس في ٢٨ كانون الاول من العام نفسه . لمزيد من التفصيل عن المؤتمرات التي عقدت مع اشتداد الازمة الفلسطينية ينظر المواقع الالكترونية على شبكة الانترنيت www.tatwir.net ؛ www.wafainfo.ps

[٣٢] الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الثانية ، ٢٦ تشرين الاول ١٩٤٨ ، ص٢.

[٣٣] المصدر نفسه ، الجلسة الثامنة ، ٩ كانون الاول ١٩٤٨ ، ص٢.

[٣٤] تلي نص البرقية في الجلسة التاسعة ١٤ كانون الاول ١٩٤٨ ،ص٣.

[٣٥] المصدر نفسه ، ص٤.

[٣٦] المجلس الوطني لحكومة عموم فلسطين : هو الهيئة التشريعية العليا للشعب الفلسطيني بأسره داخل فلسطين وخارجها ، أي الفلسطينيون سكان المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ ، وعام ١٩٦٧ ، واللاجئون من مختلف مناطق لجوئهم ، وفلسطينيو المنفى ، وهو السلطة العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية وهو الذي يضع سياسة المنظمة وخططها ، للتفصيل اكثر ينظر الموقع الالكتروني على شبكة الانترنيت www://ar.wikipedia.org والموقع الرسمي للمجلس الوطني الفلسطيني .www.palestinepnc.org

[٣٧] الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الخامسة ، ٩ تشرين الثاني ١٩٤٨ ، ص٢.

[٣٨] هدنة عام ١٩٤٩: تنفيذا لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤٨ الذي يدعوهما إلى التفاوض لاقرار هدنة تكون كتدبير اضافى مؤقت وفقا للمادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة، وفى سبيل تسهيل الانتقال من حالة المهادنة إلى حالة السلم النهائى في فلسطين .قررا القيام بمفاوضات تتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن المتخذ في ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤٨ وذلك برئاسة الأمم المتحدة .وانتدبا ممثلين مزودين بالصلاحيات للمفاوضة ولعقد اتفاق هدنة. وبعد أن تبادل الممثلون الموقعون أدناه وثائق تفويضهم التي وجد انها مستوفية لجميع الشروط ، ووقعت الدول العربية المتحاربة مع إسرائيل ما عدا العراق، على اتفاقيات هدنة مع إسرائيل ووقعت كل دولة على الاتفاق بشكل منفصل ، وبدأت مفاوضات في جزيرة رودس اليونانية بتوسط الأمم المتحدة بين إسرائيل من جانب وكل من مصر والأردن وسوريا ولبنان من جانب آخر. تم التوقيع على اتفاقيات الهدنة الأربع بين شباط وتموز ١٩٤٩، وفيها تم تحديد الخط الأخضر. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قسم التوثيق، اتفاقيات الهدنة العربية ـ الإسرائيلية ، شباط- تموز ١٩٤٩ : نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨).

[٣٩] الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الحادية عشر ، ١٨ كانون الاول ١٩٤٨ ، ص٢

[٤٠] الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة التاسعة ، ٢٦ تموز ١٩٥١ ، ص٢.
[٤١] المصدر نفسه ، العقد العادي الاول ، الجلسة الرابعة ، ٣ نيسان ١٩٥٢ ، ص٢.
[٤٢] المصدر نفسه ، الجلسة السادسة ، ١٥ نيسان ١٩٥٢ ، ص٧.
[٤٣] المصدر نفسه ، الجلسة السابعة ، ٢٢ نيسان ١٩٥٢ ، ص٢.
[٤٤] المصدر نفسه ، الجلسة العاشرة ، ١٨ ايار ١٩٥٢ ، ص ٤ .
[٤٥] المصدر نفسه ، الجلسة الخامسة عشر ، ٢٩ ايار ١٩٥٢ ، ص٢ .
[٤٦] المصدر نفسه ، ص٢.
[٤٧] المصدر نفسه ، ص٣.
[٤٨] الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٥٣ ، الجلسة الثالثة ، ١٨ ايلول ١٩٥٣ ، ص٩.
[٤٩] الدور التشريعي السابع ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الثانية ، ٢٣ تشرين الاول ١٩٥٢ ، ص١١.
[٥٠] المصدر نفسه ، ص١٢ .
[٥١] المصدر نفسه ص١٣.
[٥٢] الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة الحادية عشر ، ٢٣ ايار ١٩٦٧ ، ص٢.
[٥٣] وهم كل من النائب نهاد بويز ، والنائب ميشال فرحان ، والنائب عبد اللطيف بيضون ، والنائب عبد اللطيف الزين ، والنائب نجيب صالحة ، والنائب انطون مالح ، والنائب سليم لحود ، والنائب غالب شاهين ، والنائب جان حرب ، والنائب موريس زوين ، والاب سمعان الدويهي ، والنائب فضل اله تحلوق . المصدر نفسه .
[٥٤] المصدر نفسه .
[٥٥] المصدر نفسه .
[٥٦] رشيد عبد الحميد كرامي (١٩٢١ - ١٩٨٧): سياسي لبناني شغل منصب رئيس الوزراء ثمان مرات ، كان أولها بين أيلول١٩٥٥ و آذار ١٩٥٦ وآخرها بين نيسان١٩٨٤ إلى استشهاده في حزيران ١٩٨٧. اغتيل على إثر تفجير طائرة عمودية عسكرية كان يستقلها ، أدين سمير جعجع قائد القوات اللبنانية بتدبير الاغتيال وحُكِم عليه بالإعدام ثم بالسجن المؤبد قبل أن يطلق سراحه سنة ٢٠٠٥. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ١٨٦١-٢٠٠٦ (بيروت : دار بلال للطباعة ، ٢٠٠٧) ، ص٤٣١.
[٥٧] حرب عام ١٩٦٧: وتُعرف أيضًا باسم نكسة حزيران وتسمى كذلك حرب الأيام هي الحرب التي نشبت بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا والأردن بين ٥ حزيران ١٩٦٧ والعاشر من الشهر نفسه، وأدت إلى احتلال إسرائيل لسيناء وقطاع غزة والضفة الغربية والجولان وتعتبر ثالث حرب ضمن الصراع العربي الإسرائيلي، وقد أدت الحرب لمقتل ١٥,٠٠٠ - ٢٥,٠٠٠ إنسان في الدول العربية مقابل ٨٠٠ في إسرائيل، وتدمير ٧٠ - ٨٠% من العتاد الحربي في الدول العربية مقابل ٢ - ٥% في إسرائيل، إلى جانب تفاوت مشابه في عدد الجرحى والأسرى ، كما كان من نتائجها صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وانعقاد قمة اللاءات الثلاثة العربيّة في الخرطوم وتهجير معظم سكان مدن قناة السويس وكذلك تهجير معظم مدنيي محافظة القنيطرة في سوريا، وتهجير عشرات الآلاف من الفلسطينيين من الضفة بما فيها محو قرى بأكملها، وفتح باب الاستيطان في القدس الشرقية والضفة الغربية . لمزيد من التفصيل ينظر: طه المجدوب ، هزيمة يونيو حقائق وأسرار من النكسة حتى حرب الاستنزاف ، (بيروت : دار الهلال ، د.ت) .
[٥٨] الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة الحادية عشر ، ٢٣ ايار ١٩٦٧ ، ص٣.
[٥٩] المصدر نفسه ، ص٤.
[٦٠] المصدر نفسه.
[٦١] المصدر نفسه ، ص٥.
[٦٢] المصدر نفسه .

[٦٣] منظمة التحرير الفلسطينية: منظمة سياسية شبه عسكرية ، معترف بها في الأمم المتحدة والجامعة العربية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين .تأسست عام١٩٦٤ بعد انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس نتيجة لقرار مؤتمر القمة العربي ١٩٦٤ في القاهرة " لتمثيل الفلسطينيين في المحافل الدولية وهي تضم معظم الفصائل والأحزاب الفلسطينية تحت لوائها" ، ويعتبر رئيس اللجنة التنفيذية فيها، رئيسا لفلسطين والشعب الفلسطيني في الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى فلسطينيي الشتات. كان الهدف الرئيسي من إنشاء المنظمة، هو تحرير فلسطين عبر الكفاح المسلح .إلا أن المنظمة تبنت فيما بعد فكرة إنشاء دولة ديمقراطية علمانية مؤقتاً في جزء من فلسطين حيث كان ذلك في عام ١٩٧٤ في البرنامج المرحلي للمجلس الوطني الفلسطيني، والذي عارضته بعض الفصائل الفلسطينية وقتها، حيث شكلت ما يعرف بجبهة الرفض ، وفي عام ١٩٨٨ تبنت منظمة التحرير رسميا خيار الدولتين في فلسطين التاريخية ، والعيش جنبا لجنب مع إسرائيل في سلام شامل يضمن عودة اللاجئين واستقلال الفلسطينيين على الأراضي المحتلة

عام ١٩٦٧ وبتحديد القدس الشرقية عاصمة لهم للتفصيل اكثر ينظر : رباح مرزة خضير المدحتي ، دور منظمة التحرير الفلسطينية في الحرب الاهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٨٢ ، "رسالة ماجستير" ، (جامعة كربلاء :كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠١٥) ؛ منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني ، تعريف وثائق قرارات ، (بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، د.ت)

[٦٤] الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة الحادية عشر ، ٢٣ ايار ١٩٦٧ ، ص٦.

[٦٥] المصدر نفسه ، ص٦.

[٦٦] المصدر نفسه ، ص٧.

[٦٧] المصدر نفسه ، ص٨.

[٦٨] انور السادات : ثالث رئيس لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨١ ، و هو واحد من أهم الزعماء المصريين والعرب فى التاريخ المعاصر ، كان أحد ضباط الجيش المصري وأحد المساهمين في ثورة حزيران ١٩٥٢ ، كما قاد حركة ١٥ أيار ١٩٧١م ، قاد مصر والعرب نحو تحقيق نصر تشرين الاول ١٩٧٣ ، أعاد الأحزاب السياسة لمصر بعد أن ألغيت بعد قيام الثورة المصرية ، وقد انتهى حكمه باغتياله أثناء الاحتفال بذكرى نصر ٦ تشرين الاول في عام ١٩٨١م. عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، الموسوعة السياسية ، الجزء الاول ، (بيروت : المؤوسسة العربية للدراسات والنشر ، د. ت) ، ص٣٧٥.

[٦٩] الجمهورية العربية المتحدة: هو الاسم الرسمي الوحدة بين مصر وسوريا والتي كانت بداية لتوحيد الدول العربية التي كانت إحدى أحلام الرئيس جمال عبد الناصر .أعلنت الوحدة في ٢٢ شباط١٩٥٨ بتوقيع ميثاق الجمهورية المتحدة من قبل الرئيسين السوري شكري القوتلي والمصري جمال عبد الناصر . اختير عبد الناصر رئيسًا والقاهرة عاصمة للجمهورية الجديدة. وفي عام ١٩٦٠ تم توحيد برلماني البلدين في مجلس الأمة بالقاهرة وألغيت الوزارات الإقليمية لصالح وزارة موحدة في القاهرة أيضًا . أنهيت الوحدة بانقلاب عسكري في دمشق يوم ٢٨ أيلول ١٩٦١، وأعلنت سوريا عن قيام الجمهورية العربية السورية، بينما احتفظت مصر باسم الجمهورية العربية المتحدة حتى عام ١٩٧١ عندما سميت باسمها الحالى جمهورية مصر العربية . المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، ص٩٢. .

[٧٠] الدور الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، محضر الجلسة الاولى ، ٥ حزيران ١٩٦٧ ، ص٣.

[٧١] المصدر نفسه ، ص٥.

[٧٢] المصدر نفسه ، ص٦.

[٧٣] حرب تشرين ١٩٧٣: هي الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة التي شنتها كل من مصر وسوريا على إسرائيل عام ١٩٧٣م .بدأت الحرب في يوم السبت ٦ تشرين الأول ١٩٧٣ الموافق ليوم ١٠ رمضان ١٣٩٣ هـ بهجوم مفاجئ من قبل الجيش المصري والجيش السوري على القوات الإسرائيلية التي كانت مرابطة في سيناء وهضبة الجولان .وساهم في الحرب بعض الدول العربية سواء عسكريا أو اقتصاديا تعرف الحرب باسم حرب أكتوبر أو حرب العاشر من رمضان في مصر فيما تعرف في سورية باسم حرب تشرين التحريرية اما إسرائيل فتطلق عليها اسم حرب يوم الغفران . عبد الوهاب ألكيالي ، المصدر السابق ، الجزء الثاني ، ص١٩٢.

[٧٤] الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة الاولى ، ١٦ تشرين الاول ١٩٧٣ ، ص٢.

[٧٥] المصدر نفسه ، ص٣.

[٧٦] الدور الثالث عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الثانية ، ١٨ تشرين الاول ١٩٧٣ ، ص٢.

[٧٧] تقي الدين الصلح(١٩٠٧-١٩٨٨): مواليد بيروت ، حاصل على شهادة الادب العربي ، عمل مدرسا في البعثة الفرنسية ببيروت ، ومديرا للمطبوعات لدى الحكومة اللبنانية ، ثم مستشارا لدى السفارة اللبنانية في القاهرة ، ثم مستشارا لدى الجامعة العربية منذ تأسيسها عام ١٨٤٥ ، انتخب نائبا عام ١٩٥٧ وعام ١٩٦٤ ، وعين وزيرا للداخلية في نفس العام في حكومة حسين العويني ، ومن ثم رئيسا لمجلس الوزراء اللبناني ووزيرا للمالية عام ١٩٧٣ ، وهو من مؤسسي حزب النداء القومي اللبناني عام ١٩٤٣ . للتفصيل ينظر : عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، مسيرة وتراجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء المجالس الادارة في متصرفية جبل لبنان ١٨٦٤-٢٠٠٦ ، (بيروت : دار بلال للطباعة والنشر ، ٢٠٠٧) ، ص٣١٠.

[٧٨] الدور الثالث عشر ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة السادسة ، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٣ ، ص٢.

[٧٩] للاطلاع على تفاصيل اكثر حول التعايش الاجتماعي والتأثير الاقتصادي بين الطرفين ينظر : المنظمة الوطنية لحقوق الانسان ، قوانين العمل اللبنانية واوضاع اللاجئين الفلسطينيين – اسهامات الفلسطينيون في الاقتصاد اللبناني ، (بيروت : د.م ،٢٠٠٨) ؛ اسراء شريف الكعود ،الوجود الفلسطيني في

لبنان وانعكاسات الازمة الفلسطينية على الوضع اللبناني ، "مجلة كلية التربية للبنات" ، (مجلة) ، جامعة بغداد ، مجلد ٢١ ، العدد ٤ ، ٢٠١١ .

[٨٠] المصدر نفسه ، ص٤.

[٨١] المصدر نفسه ، ص٦.

[٨٢] الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثالثة ، ١٦ نيسان ١٩٧٤ ، ص٢.

[٨٣] المصدر نفسه ، ص٣.

[٨٤] المصدر نفسه ، ص٥.

قائمة المصادر

اولا : محاضر مجلس النواب اللبناني.

١. الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الثاني ، الجلسة العاشرة ، ٥ كانون الاول ١٩٤٧.
٢. الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الثاني – الدورة الثانية ، ٢٩ ايلول ١٩٤٧.
٣. الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الاول ، الجلسة الرابعة – الدورة الثانية ، ٣٠ ايلول ١٩٤٧.
٤. الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الاول ، الجلسة السادسة ، ٢٨ نيسان ١٩٤٨.
٥. الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الثانية ، ٢٦ تشرين الاول ١٩٤٨.
٦. الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الثامنة ، ١٩ كانون الاول ، ١٩٤٨.
٧. الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الثاني ، الجلسة التاسعة ، ١٤ كانون الاول ١٩٤٨.
٨. الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الخامسة ، ٩ تشرين الثاني ١٩٤٨.
٩. الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الحادية عشر ، ١٨ كانون الاول ١٩٤٨.
١٠. الدور التشريعي السابع ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الحادية عشر ، ١٨ كانون الاول ١٩٤٨.
١١. الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة التاسعة ، ٢٦ تموز ١٩٥١.
١٢. الدور التشريعي السابع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الرابعة ، ٣ نيسان ١٩٥٢.
١٣. الدور التشريعي السابع ، العقد العادي الاول ، الجلسة السادسة ، ١٥ نيسان ١٩٥٢.
١٤. الدور التشريعي السابع ، العقد العادي الاول ، الجلسة السابعة ، ٢٢ نيسان ١٩٥٢.
١٥. الدور التشريعي السابع ، العقد العادي الاول ، الجلسة العاشرة ، ١٨ ايار ١٩٥٢.
١٦. الدور التشريعي السابع ، العقد العادي الاول ، الجلسة الخامسة عشر ، ٢٩ ايار ١٩٥٢.
١٧. الدور التشريعي السابع ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الثانية ، ٢٣ تشرين الاول ١٩٥٢.
١٨. الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الثالثة ، ١٨ ايلول ١٩٥٣.
١٩. الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة الحادية عشر ، ٢٣ ايار ١٩٦٧.
٢٠. الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الاولى ، ٥ حزيران ١٩٦٧.
٢١. الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الاولى ، ١٦ تشرين الاول ١٩٧٣.
٢٢. الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الثانية ، ١٨ تشرين الاول ١٩٧٣.
٢٣. الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة السادسة ، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٣.

الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثالثة ، ١٦ نيسان ١٩٧٤.

ثالثا : الرسائل والاطاريح:
١. رباح مرزة خضير المدحتي ، دور منظمة التحرير الفلسطينية في الحرب الاهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٨٢"رسالة ماجستير" ، (جامعة كربلاء :كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠١٥).
٢. سفيان عبد الله حسين اليوسف ، موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩٥٨ ، "رسالة ماجستير" ، (جامعة الموصل :كلية التربية ، ٢٠٠٩) .
٣. سعد محسن العبيدي ، رياض الصلح ودوره السياسي حتى عام ١٩٥١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، اتحاد المؤرخين العرب ، بغداد ، ٢٠٠١.
٤. محمد رضيوي فجر محمد المحمداوي ، الازمة السياسية اللبنانية عام ١٩٤٣ والموقف الدولي منها ، "رسالة ماجستير" ، (جامعة ذي قار : كلية التربية ، ٢٠١٠).
ثانيا : الكتب العربية والمعربة.
١. أدمون رباط ، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني ، ط١، دار العلم للملايين ، (بيروت ، ١٩٧٠).
٢. المنظمة الوطنية لحقوق الانسان ، قوانين العمل اللبنانية واوضاع اللاجئين الفلسطينيين – اسهامات الفلسطينيون في الاقتصاد اللبناني ، (بيروت : د.م ،٢٠٠٨) .
٣. باتريك سيل ، رياض الصلح والنضال من اجل الاستقلال العربي ، ترجمة عمر سعيد الايوبي ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون).
٤. حسان حلاّق ، دراسات في المجتمع اللبناني ، دراسة سياسية.اجتماعية.اقتصادية. تربوية .ديموغرافية ، ط١، دار النهضة العربية ، (بيروت ، ٢٠٠١).
٥. حسن سيد احمد أبو العينين ، لبنان دراسة في الجغرافيا الطبيعية ، (بيروت :دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٨٠).
٦. طه المجدوب ، هزيمة يونيو حقائق وأسرار من النكسة حتى حرب الاستنزاف ، (بيروت : دار الهلال ، د.ت) .
٧. عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، الموسوعة السياسية ، الجزء الاول ، (بيروت : المؤوسسة العربية للدراسات والنشر ، د. ت).
٨. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ١٨٦١-٢٠٠٦ (بيروت : دار بلال للطباعة ، ٢٠٠٧).
٩. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، مسيرة وتراجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء المجالس الادارة في متصرفية جبل لبنان ١٨٦٤-٢٠٠٦ ، (بيروت : دار بلال للطباعة والنشر ، ٢٠٠٧).
١٠. منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني ، تعريف وثائق قرارات ، (بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، د.ت)
١١. منير تقي الدين ، لبنان ماذا دهاك ، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة ، ١٩٧٩).
١٢. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قسم التوثيق، اتفاقيات الهدنة العربية ـ الإسرائيلية ، شباط- تموز ١٩٤٩ : نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨).
رابعا : المجلات.
١. صقر أبو فخر، الأباتي بولس نعمان ، مشوهاً تاريخ لبنان، " الأداب" ، (مجلة) ، بيروت ، عدد شتاء ٢٠١٢ .

٢. اسراء شريف الكعود ،الوجود الفلسطيني في لبنان وانعكاسات الازمة الفلسطينية على الوضع اللبناني ، "مجلة كلية التربية للبنات" ، (مجلة) ، جامعة بغداد ، مجلد ٢١ ، العدد ٤ ، ٢٠١١ .
٣. ربا صاحب عبد ، حق العودة للاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي لحقوق الإنسان ،"مجلة مركز الدراسات الفلسطينية" ، (جامعة بغداد / مركز الدراسات الفلسطينية) ، العدد ١٦ ، كانون الاول ٢٠١٢.

خامسا : الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت)

١. www.palestinepnc.org.
٢. www://ar.wikipedia.org
٣. www.tatwir.net
٤. www.wafainfo.ps
٥. www.moqatel.com